جامعة عمار ثليجي -الأغواط-

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق

اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر قانون أعمال

تحت إشراف الاستاذ الدكتور: رزق الله العربي

من إعداد الطالبة :

- يوسفي فاطمة

لجنة المناقشة

الدكتور قريبيز مراد رئيسا

الدكتور رزق الله العربي مشرفا و مقررا

الدكتور التيجاني بوزيدي عضوا مناقشا

السنة الجامعية2018 /2019 ـة

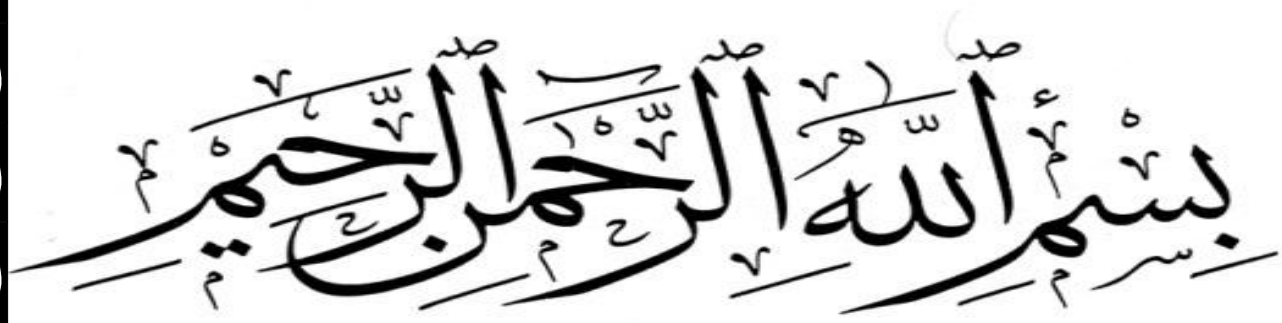
بسم الله الرحمن الرحيم

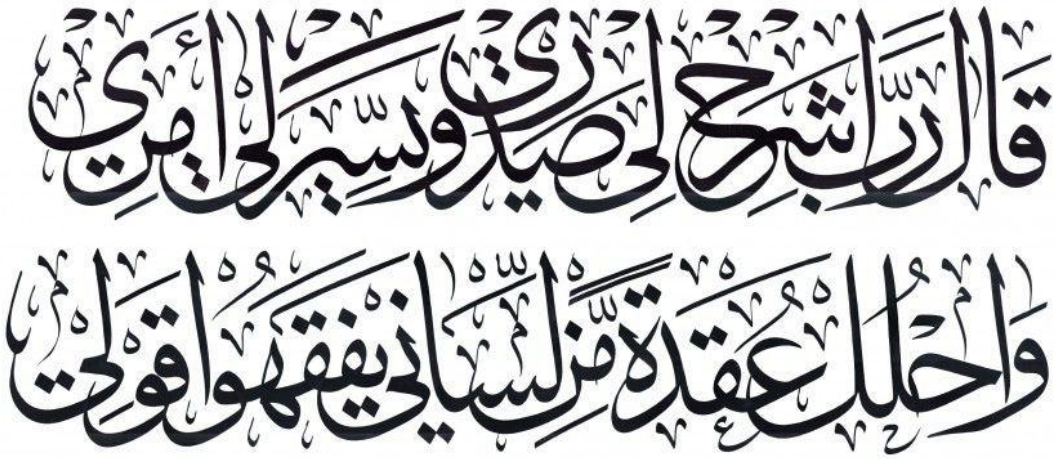
قال رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري
واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي

شـــكـر و تـقـــديـــر

من لم يشكر الناس لم يشكر الله

نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا التقرير، إلى أساتذة قسم الحقوق بجامعة عمار ثليجي كل واحد باسمه.

و شكر خاص و خالص جدا إلى الأستاذ المشرف الذي رافقنا و وجهنا و لم يكن للعمل أن يتم لولا نصائحه و إرشاداته **الأستاذ الدكتور رزق الله العربي**.

و كل الشكر موصول **للدكتور قريبيز مراد** لتشريفي برئاسة لجنة المناقشة، و **الدكتور التيجاني بوزيد** لمشاركته كمناقش في اللجنة و ارجو ان اكون في مستوى تطلعات اساتذتي الكرام

إلى كل موظفي و إداريي القسم، جنود الخفاء، نقول لهم شكرا على جهودكم و عنائكم معنا طوال سنوات الدارسة.

إلى زملائنا و زميلاتنا و كل من كان لنا الحظ أن شاركناهم حجرة الدراسة.

الى كل من قرأ تقريرينا و استفاد منه و أفاد.

إهـــــداء

إلى مصدر فخري و اعتزازي .....والــدي

إلى ينبوع المحبة و الطيبة .....والدتي

إلى رفيق دربي و نصفي الثاني .....زوجي ابراهيم الخليل حمام

الى عزوتي و دعاء صالح ادخرته ليدوم بعدي ...أبنائي

عبد العزيز....ضحى وصال....محمد الأمين

إلى إخوتي زيان بشير بلقاسم و حمزة

الى أخواتي سمية و رقية

إلى زميلاتي و زملائي اخص بالذكر مخلوفي محمد و الريتمي ابوبكر

يوسفي فاطمة

مـقــدمـــة

مع بداية الألفية الثالثة و ظهور بوادر العالم الجديد، برزت بشكل جلى ملامح نظام عالمي جديد، ذو طابع تغلب عليه التكتلات الإقليمية الاقتصادية، و هذا مرده الى الانفتاح الاقتصادي الكبير والذي يعود أسبابها بالأساس نتاجا لمشروع العولمة، و قد سعت الدول المتقدمة و المنطوية تحت هذه التكتلات ان تبحث عن اسباب استمرار النمو و التوسع وهذا بالبحث عن اسواق جديد تنافسية، واكتساب مزيا جبائية و ضريبة تخفف العبء زيادة التكاليف عن سلعها و خدماتها، فالمقابل فان الدول النامية كانت تستجدي اليات تحقيق التنمية عن طريق استقطاب الاستثمار و السعي لاكتساب التكنولوجيا الصناعية وهي مجتمعة تعد من مطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار برزت تكتلات تضم إلى جانب الدول المتقدمة دولا نامية تهدف إلى بناء فضاءات اقتصادية مندمجة وتشترك كلها في كونها تضم جانبين أساسيين : الأول تجاري والثاني مالي، ولهذا بدأت الدول العربية تعمل وفق منهج التكتل والشراكة لمواجهة القوى الاقتصادية الصاعدة، وضمن هذا السياق تندرج اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، والتي تهدف إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة من خلال إعادة هيكلة اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط، بإدماجها في الفضاء الجديد مع الإتحاد الأوروبي.

فالشراكة الأجنبية هي عقد أو اتفاقية بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، يتعلق بنشاط إنتاجي أو خدمي أو تجاري، و على أساس ثابت ودائم و ملكية مشتركة، وهذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كل منهما في رأس المال و إنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة في عملية الإنتاج و إستخدام المعرفة التكنولوجية و العلاقات التجارية ، والمساهمة كذلك في كافة عمليات و مراحل الإنتاج و التسويق، مع تقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية.

فاتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي تندرج في إطار مشروع برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، لإنشاء "منطقة ازدهار مشتركة" على المدى الطويل.

1) إشكالية الدارسة:

وعلى ضوء ما تم تقدم الإشكالية الآتية:

- **ما هي الأهداف المروجة من إبرام اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي؟ وما مدى نجاعة هذا الخيار؟ وما هي الآثار التي يرتبها على الإقتصاد الوطني؟.**

2) أهمية الدارسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية الموضوع الذي تعالجه، فالاتفاقية الشراكة تعد نقلة نوعية في تطوير الاقتصاد الوطني، وجب دراستها و التطرق لمكان الخطاء فيها و تحليلها قصد اجاد الحلول او البديل لها، دون اغفال الايجابيات او مكاسب الاقتصاد الوطني من تجسيد هذه الاتفاقية .

3) أسباب اختيار الموضوع:

وقد إخترت هذا الموضوع لمذكرة التخرج نظرا للأهمية القانونية والإقتصادية التي يتميز بها، وقلة الدراسات القانونية التي تناولت الموضوع، إضافة إثراء المكتبة بدراسة قانونية تتعلق بتأثير الشراكة مع الإتحاد الأوروبي على الإقتصاد الوطني، لا سيما القواعد القانونية التي تنظم الممارسة التجارية، وكذا تأثيره على القطاعات التي يعول عليها في تحقيق التنمية المنشودة.

وإيمانا منا بوجود فرق شاسع بين مستوى التنمية في الإتحاد الأوروبي والجزائر، وعدم التكافؤ في موازين القوى وما سيسفر عنه من آثار على الجانبين، سنحاول في هذا البحث تقييم مكاسب ومخاطر الشراكة الأوروبية الجزائرية على الطرفين، من خلال التعرض للنقاط التالية:

الملامح العامة لإتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر (المسار والمضمون).

الآثار الفعلية والمتوقعة لإتفاق الشراكة على الإقتصاد الوطني .

الإجراءات والسياسات المرافقة لنجاح اتفاق الشراكة.

4) فرضيات الدراسة

لدراسة الموضوع أطرح الأسئلة التالية كفرضيات:

هل إتفاق الشراكة الأورو جزائرية ضرورة أم حتمية ؟

ما الآثار المتوقعة من إتفاق الشراكة ؟

هل تساهم الشراكة في تأهيل المؤسسات الإقتصادية ؟

وهل تحقق الشراكة التنمية المنشودة ؟

5) الهدف من الدراسة.

الهدف من دراسة هذا الموضوع هو بيان آثار إتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية على مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني خاصة المنتجة منها، والإجراءات التي اتخذتها الجزائر لمواجهة الآثار السلبية، وكيف يمكن الإستفادة من هذا الإتفاق في ما يتعلق بتأهيل القطاع الإقتصادي المنتج في الجزائر .

6) مناهج الدراسة:

إن المنهج الذي تم اتباعه في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي في معالجة الإطار النظري لظاهرة الشراكة و التكتلات الاقتصادي، و المنهج التحليلي لدراسة انعكاس الشراكة على الاقتصاد الوطني و المنهج التاريخي لتتبع تطور و مراحل الشاركة وصولا الى توقيعاها و تجسيدها.

7) هيكل الدراسة :

الفصل الأول مضمون اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية.

نتطرق فيه إلى بيان مفهوم الشراكة، الدوافع، الأهداف والغايات المنشودة من الشراكة، أنماط وأشكال الشراكة، كما نتناول فيه خصائص التكتل الإقتصادي للإتحاد الأوروبي من خلال مسار برشلونة، وكذا دوافع التوجه الأوربي نحو المنطقة المغاربية.

كما نتناول في المبحث الثاني تطور العلاقات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي من خلال بيان طبيعة العلاقة بين المجموعة الأوروبية والجزائر، وكذا المبررات التي دفعت الجزائر إلى التوجه نحو الإتحاد الأوروبي، وأهم محتويات إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي والمجالات التي تناولها.

الفصل الثاني: انعكاسات اتفاقية الشراكة على الاقتصاد الجزائري.

ونتناول فيه منطقة التبادل الحر ووضعها القانوني، إضافة إلى تكييف النظام الجمركي مع إتفاق الشراكة، وآثار التفكيك الجمركي على توازن المالية العمومية و كذا الميزان التجاري، وتأثير إتفاق الشراكة في زيادة فرص الإستثمار في الجزائر، و وجوب اللجوء إلى التأهيل الإقتصادي لزيادة مكاسب منطقة التبادل الحر، والحفاظ على القطاع الصناعي من خلال إعادة تخصيص عوامل الإنتاج بغرض الإرتقاء بالمنافسة إلى المستوى الذي يحقق التوازن ويحفظ المصالح الحيوية للاقتصاد الوطني، مع وجوب التنسيق والتعاون سواء ضمن الأطر الإقليمية أو الدولية لضمان تحقيق توازن فعال في المصالح نجسد من خلاله التنمية الإقتصادية المنشودة.

8) خطة الدراسة :

مقدمة:

الفصل الأول : مضمون الشراكة الأوروبية الجزائرية.

المبحث الأول : المفهوم النظري للشراكة و التكتل الاقتصادي.

المطلب الأول : المنظور العام للشراكة.

المطلب الثاني : مفهوم التكتل الاقتصادي.

المطلب الثالث: خصائص التكتل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني : تطور العلاقات الجزائرية الاوروبية و تجسيد اتفاقية الشراكة .

المطلب الأول: مراحل اتفاقية الشراكة الجزائرية الاوروبية.

المطلب الثاني : تجسيد اتفاقية الشراكة الجزائرية الاوروبية.

المبحث الثالث: المحاور العامة لاتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية.

المطلب الأول: المحور الاقتصادي.

المطلب الثاني: محاور القطاعات الأخرى.

الفصل الثاني : انعكاسات اتفاقية الشراكة على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول : أثار اتفاقية الشراكة على التوازنات الاقتصادية.

المطلب الأول : اتفاقية الشراكة والتنظيم الإقتصادي.

المطلب الثاني : أثار اتفاقية الشراكة على قطاعات الإنتاج.

المطلب الثالث : أثار اتفاقية الشراكة على مجال التجارة و الخدمات.

المطلب الرابع : آثار الشراكة الجزائرية الأوروبية على المؤسسة الجزائرية.

المبحث الثاني: تأثير اتفاقية الشراكة على استقطاب الاستثمارات.

المطلب الأول: واقع الإستثمار في الجزائر.

المطلب الثاني: ترقية الإستثمار في الجزائر.

خاتمة.

قائمة المراجع

الفصل الأول

مضمون الشراكة الأوروبية الجزائرية

مقدمة الفصل الأول:

في هذا الفصل نتناول بالتحليل مفهوم و النظري لشراكة و التكتل الاقتصادي، من حيث الأهداف الخصائص و مراحل تجسيد، كما تطرقنا لخصائص التكتل الإقتصادي للاتحاد الأوروبي و دوافع التوجه الأوربي نحو المنطقة المغاربية، إضافة إلى تطور العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي و دوافع الجزائر لتوجه نحو عقد شراكة مع الإتحاد الأوروبي اضافة الى محتويات إتفاق الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي.

المبحث الأول : المفهوم النظري للشراكة و التكتل الاقتصادي

الشراكة هي عقد اتفاق بين عدد من الشركاء سواء كانوا اشخاص طبعيين او اعتباريين او دول ويتعلق هذا لتنفيذ نشاط إنتاجي أو خدمي أو تجاري على أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، اما التكتل الاقتصادي فيتمثل في توحيد السياسات الاقتصادية بين عدة دول من خلال إلغاء جزئي أو كامل للقيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة قبل اندماج تلك الدول بشكل كامل أو جزئي.

المطلب الأول : المنظور العام للشراكة.

تختلف الشراكة عن اتفاقيات التعاون، المبنية على مبادئ التفضيل التجاري والمساعدات المالية، فهي تقوم على مبدأ المعاملة بالمثل، وتعالج مجالات عديدة تتمثل في: المجال السياسي والأمني، المجال الاقتصادي والمالي، والمجال الاجتماعي والثقافي، ومع قيام مبدأ التبادلية خرجت العلاقات الأورو متوسطية من إطار المساعدات والتعاون إلى مجال الشراكة.

الفرع الأول: مفهوم الشراكة

1- التعريف اللغوي: كلمة مأخوذة من فعل شرك شركاً، ويقال إشترك فلان مع فلان أي كان لكل منهما نصيب، فكلاهما شريك لأخر، كالشركة تتكون من مجموعة من الشركاء أو المساهمين بحصص مختلفة.

2- التعريف الإصطلاحي: من الصعب إعطاء مفهوم للشراكة نظرا لحداثة المصطلح وقلة الدراسات التي تناولته، رغم ذلك هناك محاولات من بعض الأساتذة مثل الأستاذ GEANTOUSCOZ في كتابه مناقشة العقود الدولية حيث عرف الشراكة على أنها تتجسد في تلك العقود التي تشترك فيها مؤسستين أو أكثر في الميدان الصناعي من بلوغ هدف مشترك محدد بطريقة مشتركة، وبصفة مشتركة من أجل تقاسم الأرباح الناتجة عنه، بالإضافة إلى هذه العقود يمكن أن تشمل ميادين متعددة كإستعمال الموارد الطبيعية الصناعية والغذائية[1] .

اما الشراكة الأجنبية فهي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، ويتعلق بنشاط إنتاجي أو خدمي أو تجاري، وعلى أساس ثابت و دائم وملكية مشتركة، وهذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كل منهم

[1] هناء عبيد، السياسة الأوروبية إتجاه الشرق الأوسط، مطابع الأهرام، مصر، 2002، ص19-20

في رأس المال و إنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج و استخدام الإختراعات و العلاقات التجارية و المعرفة التكنولوجية، والمساهمة كذلك في كافة العمليات و مراحل الإنتاج و التسويق، و بالطبع يتقاسم الطرفان المنافع و الأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية و الفنية[1].

وعليه يمكن تعريف الشراكة على أنها **قمة التعاون والترابط الوظيفي في العلاقات ضمن إطار تنظيمي يتسع لمختلف المجالات ويحقق الأهداف المرجوة لأطرافه.**

الفرع الثاني: مميزات وأشكال الشراكة.

أولا: مميزات الشراكة:

يتميز إتفاق الشراكة عن غيره من الإتفاقات بميزتان أساسيتان هما :

أ- منشؤه الفكر الليبرالي الجديد القائم على الرفاهية الإقتصادية التي تعمل على منع إنفجار الأوضاع السياسية والأمنية والإجتماعية وقد إحتل هذا النموذج أهمية بالغة بعد نهاية الحرب الباردة، لذلك نجد الكثير من الدول تحاول إحتواء المشاكل السياسية والأمنية على المدى الطويل من خلال تدعيم وتحقيق التعاون الإقليمي والإنفتاح الاقتصادي.

ب- التكامل الفني والوظيفي الذي يهدف إلى توثيق علاقات التعاون الإقليمي والدولي من خلال مجموعة من المصالح والأهداف في شتى المجالات وتجسيدها في أرض الواقع.

ثانيا: أشكال الشراكة: تتخذ الشراكة أشكالا مختلفة وهي كما يلي:

أ- الشراكة الخدماتية: تعد هذه الشراكة أحد الأشكال الإقتصادية التي ميزت عشرية التسعينات في إطار التنافس الحاد بين المؤسسات والشركات العالمية في البحث عن الوسائل اللازمة للتمكن من توظيف رأسمالها في قطاع الخدمات ، وتتناول عقود التسيير سواء لمؤسسات محلية أو مختلطة الاقتصاد فيتصرف المسير بإسمها ولحسابها مقابل مبلغ من المال[2].

[1] – د.كمال رزيق وأ، مسدور فارس، الشراكة الجزائرية الأوربية بين واقع الإقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية للاتحاد الأوروبي، الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة

[2] آيت منصور كمال، عقد التسيير آلية لخوصصة المؤسسة العامة ذات الطابع الإقتصادي، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون فرع قانون الأعمال، جامعة تيزي وزو 2009 ص 126.

ب- الشراكة المالية: تلجأ المؤسسات عادة إلى هذا النوع من الشراكة عندما تعاني من صعوبات تهدد استقرارها وبقائها وتعيق تحقيق أهدافها الاقتصادية[1] وتلجأ إليها للاستفادة من موارد وأساليب التسيير المتوفرة لدى الطرف الأجنبي.

ت – الشراكة التقنية: تتمثل الشراكة التقنية في تبادل المعارف من خلال تحويل التكنولوجيا والخبرات حيث يتم جلب معارف جديدة وتقنيات حديثة في مختلف مجالات الإنتاج[2].

ث – الشراكة التجارية: ذات طابع خاص حيث أنها ترتكز على تقوية وتعزيز مكانة المؤسسة في السوق التجارية من خلال إستغلال العلامات التجارية أو ضمان تسويق المنتوج[3] .

المطلب الثاني : مفهوم التكتل الاقتصادي

تعريف التكامل الاقتصادي:

يعرف التكامل الاقتصادي: "بأنه عبارة عن عملية تحقيق اعتماد متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول بدرجات مختلفة قائمة على أسس معينة ، مستخدمة في ذلك مداخل مختلفة بهدف زيادة وتدعيم القدرة الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.''

عرف الاقتصادي **بيلا بالاسا Béla Alexander Balassa –** التكامل الاقتصادي بأنه ''عملية إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات اقتصادية قومية مختلفة.''

نشأة التكامل الاقتصادي:

لم يشهد القرن العشرون قيام اتحادات جمركية إلا بعد انتهاء الحرب العالمية، إذ شهدت الفترة التالية للانتهاء هذه الحرب العالمية اهتماما بالغة بالتكامل الاقتصادي سواء في أروبا في أمريكا اللاتينية أم في إفريقيا وأمثلة ذلك كما يرد بيانه:

[1] SAIDOUNE Ali, Le partenariat un modèle de développement, mémoire pour l'obtention du magister en gestion de commerce international, université d'Alger, 1995.

[2] أوشن ليلى، الشراكة الأجنبية والمؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، فرع قانون التعاون الدولي، كلية الحقوق جامعة تيزي وزو، 2011، ص 38

[3] قلش عبد الله، أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الإقتصاد الجزائري، مجله علوم إنسانية، العدد 4، 2006، ص 3

في أروبا: قيام الاتحاد الجمركي ومن بعده السوق المشتركة ومن أمثلة ذلك جماعة الفحم والصلب واتحاد دول البنلوكس، الجماعة الاقتصادية الأوربية، أما الاتحاد الأوربي فقد أنفرد بوضع خاص إذا ظل يامه تصور على قيام تعاون اقتصادي بين الدول السبع في إطار منطقة التجارة الحرة.

في أمريكا اللاتينية: تحقق تقدم ملحوظ في تحقيق التكامل الاقتصادي، إذا قامت اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة التي كانت قد أنشأت كمنظمة دولية عام 1945 ، بإجراء مشروع لإنشاء منطقة التجارة الحرة تظم كل دول أمريكا اللاتينية، بهدف تحويل منطقة إلى إتحاد جمركي كامل في المستقبل المنظور.

في إفريقيا: لم تحقق إفريقيا تقدما ملموسا في التكامل الاقتصادي، بالمقارنة بما تحقق في أوربا أو حتي في أمريكا اللاتينية لقد أنشئت سوق عربية مشتركة بموجب قرار صادر من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المشتركة في أغسطس 1964 وقد انظم إلى سوق مند إنشائها أربع دول فقط هي: الأردن العراق سوريا ومصر ويهدف القرار إلى تحرير التبادل التجاري من جميع القيود التعريفية وغيرها من القيود الإدارية والكمية والنوعية.

أسس التكامل الاقتصادي:

يمكن أن نحدد الأسس التي يرتكز عليها التكامل الاقتصادي في النقاط التالية:

1. الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول المنضمة إليه.
2. اتجاه المؤسسات الإنتاجية الاقتصادية نحو الاندماج للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير مما يشكل عاملا ديناميكيا يعمل على تطوير الإنتاج.
3. وضع خطة مشتركة للتنمية، تسمح بتعبئة الموارد الاقتصادية.
4. تنسيق مشروعات التخطيط الاقتصادي للدول المنضمة إلى التكامل الاقتصادي مما يحقق قيام صناعات متكاملة .
5. التطور المتوازن للقوى الإنتاجية في الدول المنضمة إلى التكامل الاقتصادي.

مقومات التكامل الاقتصادي:

لكي يتعزز قيام التكامل ويضمن له البقاء ينبغي أن تتوفر له مقومات اقتصادية وسياسية وثقافية، و بخصوص المقومات الاقتصادية فتتمثل في:

1. **توفر الموارد الطبيعية**
2. **توفر عناصر الانتاج اللازمة للعملية الإنتاجية:.**
3. **وفر البنية الأساسية**

المطلب الثالث: خصائص التكتل الاقتصادي للإتحاد الأوروبي.

الفرع الأول: نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي.

ظهرت الحاجة الملحة إلى بعث الروح من جديد في الإقتصاديات الأوربية المنهكة بفعل الحرب العلمية الثانية، فكانت أول خطوة لذلك هو تكون إتحاد جمركي بين كل من بلجيكا، هولندا ولكسمبورغ سنة 1944 والتي كانت تهدف من ورائه إلى إنشاء إتحاد إقتصادي كامل، ثم تلاه بعد ذلك في 1951/04/18 إنشاء المجوعة الأوربية للفحم والصلب بين فرنسا، ألمانيا الغربية وإيطاليا وكان ذلك حافزا قويا لإبرام معاهدة روما في: 1957/03/25 بين 6 دول، ثم إنتقلت 9 دول ومنه إلى 12 دولة وفي 1995/01/01 أصبح عدد دول الإتحاد الأوروبي 15 دولة بعد إنضمام كل من النمسا، فلندا والسويد ،ويسهر على تنظيم وتسيير عمل الإتحاد الأوروبي 09 هيأت هي[1]:

1- البرلمان الأوروبي: ويعد أكبر وأهم هيئة في الإتحاد ويعمل على معالجة الشؤون الأوروبية وله صلاحيات إتخاذ القرار.

2- المجلس الأوروبي: يهتم بجميع المشاكل التي تحدث للإتحاد الأوروبي خاصة الأمنية والسياسية ويتكون من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الإتحاد ويتم التداول على رئاسته بين دول الإتحاد كل ستة أشهر .

3- اللجنة الأوروبية المشتركة (المفوضية العامة): مهمتها الإشراف على تطبيق القوانين التي تصدر عن المجلس الوزاري.

[1] صلاح الدين حسن السيسي، الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة اليورو السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، عالم الكتاب ، مصر ، 2003، ص 21-23

4- المجلس الوزاري: ويمثل سلطة القرار النهائي ويناط به مسؤولية إتخاذ القرارات بالنسبة للسياسة الخارجية والأمن المشترك للمجموعة الأوروبية.

5- محكمة العدل الأوروبية: تهتم بدراسة المشاكل القانونية والشكاوى المرفوعة من دول المجموعة.

6- مجلس المدققين: ويضم عضو واحد عن كل دولة، ويختص بعمليات المراقبة المالية لهيئات المجموعة الأوروبية.

7- مجلس الإستثمار الأوروبي: ويمثل الجهاز النقدي والمصرفي للإتحاد الأوروبي.

8- المجلس الإقتصادي والإجتماعي: ويمثل إتحادا بين إتحادات الصناعة وغرف التجارة الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية.

9- المصرف المركزي الأوروبي: يتمتع بصلاحيات المصرف المركزي في الدولة يتخذ ويطبق القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية المنطقة اليورو كما يشرف على سك العملة النقدية للمجموعة الأوروبية.

الفرع الثاني: إعلان برشلونة ودوافع الإتحاد الأوروبي من التوجه نحو المنطقة المغاربية

أولا: إعلان برشلونة

لما عجزت اتفاقيات التعاون المسابقة المبرمة بين دول الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي عن استيعاب التغيرات الحاصلة خاصة السياسية منها وأضحت لا تستجيب لمطالب المستثمر الأجنبي في مجال الحماية القانونية التي أدت جمود المبادلات الإقتصادية[1] ، صار من الضروري إيجاد صورة جديدة للمعاملات الإقتصادية والمبادلات التجارية، فعرفت العلاقات الأوروبية المتوسطية منعطفا هامها حين صادق المجلس الأوربي الذي يمثل أعلى سلطة في الإتحاد الأوروبي على الأسس الكبرى التي تقوم عليها الشراكة الجديدة المزمع إحداثها مع بلدان المتوسط من خلال الإستراتيجية التي تم إعتمادها في إطار إعلان برشلونة المنعقد بالبرتغال بتاريخ: 27 و1995/11/28 بإعتباره القاعدة الأساسية للشراكة وقد إعتمد المؤتمر ثلاث محاور أساسية كركائز للشراكة مع الإتحاد الأوربي[2].

[1] د. صالح صالحي، الآثار المتوقعة لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الإقتصادي، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، عدد01، 2001، ص 45.

2 رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة- مدخل تنظيمي تكاملي، الجزء الثاني، ط1، دار الرضا للنشر، سوريا، 2001، ص 323

ثانيا: دوافع الإتحاد الأوروبي من التوجه نحو المنطقة المغاربية

خلال ثمانينات وبداية تسعينات القرن الماضي حدثت تطورات وتغيرات كثيرة على الساحة الدولية دفعت الإتحاد الأوروبي إلى تغيير تعامله مع دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط خاصة دول المغرب العربي، وعليه فإن دوافع الإتحاد الأوروبي في إبرام اتفاقيات شراكة مع هذه الدول تتلخص فيما يلي:

1- الدوافع الإقتصادية:

في خضم التحولات التي طرأت من جراء إنهيار حائط برلين وتفكيك المعسكر الشرقي ، وإنهيار النظام الإشتراكي بقيادة الإتحاد السوفياتي وسيادة النظام الليبرالي، جعل المجموعة الأوروبية تخوض في شراكة مع الدول الأخرى[1] للأسباب التالية:

- المنافسة الشديدة التي أضحت تواجهها من طرف التجمعات الإقتصادية الكبرى كإتفاقية التبادل لأمريكا الشمالية، إتفاقية التعاون لدول آسيا والمحيط الهادي و إتفاقية دول جنوب شرق آسيا[2].

- الفائض في الميزان التجاري الذي تحققه أوروبا سنويا يجعلها في سعي مستمر للمحافظة على منافذ دائمة لمنتجاتها، حيث يمثل الإتحاد الأوروبي الشريك الرئيسي للدول المتوسطية، وفي هذا السياق فإن مقترح الشراكة " وإن كان يبدو من الناحية النظرية كفرصة إقتصادية بالنسبة للبلدان المتوسطية كالجزائر إنما يترجم في حقيقة الأمر حرص دول الإتحاد الأوروبي تأمين منافذ لمنتجاتها في إطار أوسع منطقة التبادل الحر تكون تحت سيطرتها[3] .

- محدودية السياسات الإقتصادية السابقة القائمة على أساس تقديم تنازلات تجارية ومالية، مما يوجب عليه التفكير في آليات دعم أخرى تكون أكثر ملائمة لظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة.

---

1 محمد يوسفي، عوامل تطور السياسة الأوروبية إتجاه البلدان المغاربية، مجلة الإدارة، عدد 22، 2001، ص 106.

2 Voir (M) boukella et (V) ben abdelhak « le processus de Barcelone une question problématique presentation des contributions , in coll. Euro méditerranée le processus de Barcelone en question ; Edition : DAR EL HOUDA .2004, PP9,

3 حطاب، فؤاد، عقد الشراكة الأوربي الجزائري – دراسة تحليلية مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية بكلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر 2006، ص9

2- الدوافع الجيو سياسية:

إن مقترح الشراكة الذي عرضه الإتحاد الأوروبي على الجزائر على غرار كافة البلدان المتوسطية غير الأعضاء يعود إلى تنامي رهانات جيو سياسية تنقسم إلى مستويين يتعلق الأول بالشؤون الداخلية للإتحاد الأوروبي أما الثاني فيرتبط بالظروف والمعطيات الدولية المتغيرة.

وهو ما جعل البلدان المتوسطية غير الأعضاء ولاسيما المغاربية منها تبدي مخاوفها من مخاطر التهميش الذي قد ينجم عن إختلال التوازن الجيو سياسي داخل الإتحاد الأوروبي بالنظر لعدم إهتمام بلدان أوروبا الشمالية بالمنطقة المتوسطية، في ما أبدت البلدان المتوسطية الأعضاء في الإتحاد الأوروبي تخوفها من مواجهة مخاطر عدم الإستقرار في جنوب المتوسط بصفة منعزلة[1].

3- الدوافع الأمنية:

كان ولا يزال البعد الأمني مثار إهتمام بالغ لدول الإتحاد الأوروبي ويتضح ذلك من خلال النصوص المؤسسة للتعاون الأوروبي المتوسطي، إذ تشكل مواضيع الهجرة السرية الإرهاب، الجريمة المنظمة والعابرة للحدود والإتجار بالمخدرات مصدر قلق دائم بالنسبة للإتحاد الأوروبي بالنظر إلى النمو الديموغرافي والمصاعب الإقتصادية التي تواجهها تلك البلدان فضلا عن الجوارية الجغرافية، فالإتحاد أبدى مرارا إستعداده للرفع من حجم مساعداته الإقتصادية وتعزيز التعاون في المجالات الإجتماعية والسياسية والإنسانية مع بلدان المغرب العربي[2] .

[1] حطاب، فؤاد، عقد الشراكة الأوربي الجزائري – دراسة تحليلية مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية بكلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر 2006، ص10

[2] - (A) Baghzouz < le partenariat euro-méditerranéen : enjeux et perspective pour les pays du Maghreb », CEDRA 2001, pp159.

المبحث الثاني : تطور العلاقات الجزائرية الاوروبية و تجسيد اتفاقية الشراكة.

لكل طرف من أطراف الشراكة له دوافعه وأسبابه في اللجوء إلى الشراكة التي تميزت بالتعاون الشامل، الذي شمل الأبعاد الأمنية والسياسية، الاقتصادية والمالية، الاجتماعية والإنسانية. إلا أن البعد الاقتصادي والمالي كان الركيزة الأساسية في هذا الإتفاق، لذلك خصصنا هذا المبحث لدراسة أهمية الشراكة الأوروبية الجزائرية، وبتقسيمه إلى ثلاث مطالب أساسية نتناول من خلالها تطور العلاقات بين الطرفين، ومراحل المفاوضات وأهم مضامين الإتفاق.

المطلب الأول: مراحل اتفاقية الشراكة الجزائرية الاوروبية.

بدأت علاقات التعاون بين الجزائر والإتحاد الأوروبي منذ نشأة المجموعة الإقتصادية الأوروبية حيث كانت الجزائر خلال فترة الإحتلال الممتدة من 1957- 1962، تحظى بمعاملة الدول الأعضاء لأنها كانت تمثل جزء من فرنسا بالنسبة للمجموعة الأوروبية، ثم جاءت بعد ذلك اتفاقية التعاون في أفريل 1976، في إطار السياسة المتوسطية الشاملة، والتي دامت قرابة عشرين سنة مع إدخال بعض التعديلات عليها من حين لآخر.

الفرع الأول: طبيعة العلاقة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر.

تميزت العلاقات الأوروبية الجزائرية دوما بالارتباط، وهذا نظرا لعدة عوامل ساعدت على ذلك أهمها: العامل الجغرافي المتمثل في القرب بين الجزائر وأوروبا، والعوامل التاريخية والإنسانية باعتبار أن الجزائر كانت مستعمرة فرنسية سابقا، وجود جالية جزائرية كبيرة بعدة بلدان أوروبية خاصة في فرنسا، إضافة إلى العامل الإقتصادي، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي أول شريك اقتصادي للجزائر.

أولا: العلاقات الجزائرية الأوروبية قبل 1976.

لم توقع الجزائر خلال فترة الستينات إتفاقية المشاركة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، مثل ما فعل كل من تونس والمغرب سنة 1969، ذلك أن العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية طبعتها خصوصية منذ أواخر الخمسينات، تمثلت

أساسا في موروث الحقبة الاستعمارية، التي وضعت الاقتصاد الجزائري في إرتباط مباشر مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وهو ميراث أخذ طابعا رسميا بتوقيع اتفاقيات ايفيان 19 مارس 1962، المتضمنة إستقلال الجزائر مع الإستمرار في الارتباط الاقتصادي بفرنسا وبالتالي إزاء أوروبا، وهكذا تمكنت الجزائر المستعمرة السابقة من متابعة الحصول على النظام التفضيلي لصادراتها نحو المجموعة، إضافة إلى الامتيازات المحصل عليها خلال اتفاقية إيفيان" فيما يخص السوق الفرنسية.

غير أنه في بداية السبعينات، قررت إيطاليا الدولة العضو في المجموعة بشكل فردي، رفض متابعة منح التفضيلات للمواد الزراعية الجزائرية. وهذا ما دفع الجزائر إبتداءا من 1972، إلى فتح مفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية بغية الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي تبنتها المجموعة .

ثانيا: اتفاقية التعاون سنة 1976.

وقعت الجزائر في أفريل 1976 إتفاقية تعاون مع المجموعة الإقتصادية الأوروبية ذو طابع تجاري مدعمة ببروتوكولات مالية تتجدد كل 05 سنوات، وكان الهدف من وراء هذا الإتفاق ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية المشتركة ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية المشتركة وقد إستفادت الجزائر في إطار الأربع بروتوكولات (1978-1996) من مساعدة مالية قدرت : 784 مليون إيكو و 640 مليون إيكو في شكل قروض ميسرة[1].

إن المفاوضات التي أدت إلى التوقيع على هذه الاتفاقية، كانت وفقا للمعطيات النظرية للعلاقات التجارية بين الطرفين في تلك الفترة، ولم تأخذ في الحسبان الانضمام المحتمل لدول جنوب أوروبا: إسبانيا، البرتغال، اليونان، إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية الأمر الذي سيؤدي حتما إلى تغيير معادلة العلاقات الجزائرية مع أوروبا بسبب منافسة صادرات تلك الدول الصادرات الجزائر (زيتون، خمور، يد عاملة،...) مع العلم أن اتفاقية 1976 قد أبرمت لمدة غير محددة.

[1] Bensidioune Isabelle, Agnés chevalier, Europe méditerranée, Le pari de l'ouverture, Economica, CEPI, Paris, 1996, P.135.

الفرع الثاني: الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو الشراكة مع الإتحاد الأوروبي

بعد الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر بسبب اعتماد اقتصادها على البترول الذي إنهارت أسعاره خلال عقد الثمانينات، بدا التفكير الجاد في الخروج من هذه المتاعب الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي إستلزم تغيير النهج الاقتصادي المتبع بتبني النظام الرأس مالي والتقليص من تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، وتبني نماذج وإصلاحات ركزت على المنظومة الاقتصادية، بمساعدة صندوق النقد الدولي من خلال برامج التعديل الهيكلي، والتي كانت لها نتائج وآثار سلبية خاصة على الجبهة الإجتماعية.

في ظل المعطيات السابقة بادرت الجزائر إلى بدأ مفاوضاتها في جوان 1996 من أجل إبرام إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وقد عرفت نوعا من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بموضوع تأجيل التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني، خاصة وأن الإقتصاد الوطني كان محل إعادة هيكلة وإعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي، فمنذ سنة 1997 عرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12 سنة) للوصول إلى إتفاق بين الجزائر والإتحاد الأوروبي ولعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الإتفاق هي[1]:

- التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، حركة رؤوس الأموال والمنافسة.
- التركيز على الجانب الأمني بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة.
- طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي.
- توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج وعدم الإقتصار على التبادل فقط.
- ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة (Dé protection) مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الإعتبار القطاعات الصناعية وبدلالة الحصص(المخصصات)المالية التي يقدمها الإتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني.

[1] Belattaf.M. & Arhab. B, le partenariat euro-med et les accords d'associations des pays du Maghreb avec l'UE, colloque international, université de Tlemcen, 21-22/oct/2003, PP 14-16

وقد تم إستئناف المفاوضات سنة 2001 التي إنتهت بالتوقيع على إتفاق نهائي بفالونسيا بتاريخ: 2002/04/22 الذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 بعد صدور المرسوم الرئاسي رقم:05-159 المؤرخ في: 2005/04/27[1] .

ويمثل هذا الإتفاق إنفراجا إيجابيا في علاقة الجزائر مع الإتحاد الأوروبي، حيث يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للجزائر من الجوانب التالية:

- الإتفاق موقع لمدة غير محددة، وهو يعوض إتفاقية التعاون الموقعة سنة 1976.

- يشكل الإتفاق إطارا مناسبا لتجسيد شراكة تقوم على المبادرة الخاصة، وهو ينشأ مناخا ملائما لتنمية علاقات الطرفين الإقتصادية والتجارية، وكذا في مجال الإستثمار الذي يعد عنصرا ضروريا لدعم إعادة الهيكلة الإقتصادية والتطور التكنولوجي.

- يقوم الإتفاق على تحقيق المصالح المشتركة، والتنازلات المتبادلة والتعاون والحوار .

- الإتفاق مبني على إحترام السياسة الداخلية والخارجية للدول الأطراف. بالإضافة إلى إحترام المبادئ الديمقراطية والحقوق الأساسية للإنسان، كما هو مبين في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وما يجب الإشارة إليه أن الإتحاد الأوروبي يعتبر بالنسبة للجزائر من أهم الشركاء التجاريين حيث تمثل واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي أكثر من 65% خلال الفترة الممتدة مابين (1997-2003)، وأما صادرات الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي هي الأخرى تمثل نسبة معتبرة حيث وصلت إلى 60 %خلال نفس الفترة، وهذا يدل على العلاقات التجارية القوية بين الطرفين[2].

المطلب الثاني: تجسيد اتفاقية الشراكة الجزائرية الاوروبية.

مرت عملية إبرام إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي بعد مراحل وجولات (12 جولة)، توقفت في عديد المرات لأن الجزائر كانت في كل مرة تطالب دول الإتحاد بمراعاة خصوصية الإقتصاد الجزائري، غير أن ذلك المطلب لم يتم قبوله إلا بعد مدة وبشروط، وهو ما يجعل مكاسب الجزائر من الإتفاق قليلة.

[1] المرسوم الرئاسي رقم : 05-159 المؤرخ في: 2005/04/27 المنشور في الجريدة الرسمية عدد:31 المؤرخة في2005/04/30

[2] عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر ، 2006/2005، ص 399

الفرع الأول: مسار المفاوضات الأوروبية الجزائرية.

لعبت الجزائر دورا هاما في المناقشات التحضيرية لعقد قمة برشلونة رغم العزلة التي كانت تعاني منها، والتي أثرت بدورها على تأخير الإنطلاق الرسمي للمفاوضات بين الجزائر والإتحاد إلى غاية 10 جوان 1996، حيث صادق الإتحاد على وثيقة تفاوضية عرضت على الجزائر بصفة رسمية في ديسمبر 1996[1].

و قد إنطلقت المفاوضات الرسمية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في مارس 1997 حيث عقدت عدة جولات إلى غاية 07 ديسمبر 2001، وقد تضمن الإتفاق الذي وقعت عليه الجزائر بصفة نهائية بمدينة فالنسيا بإسبانيا في 22 أفريل 2002 مجموعة من العناصر الأساسية المتمثلة في الحوار السياسي والإقتصادي المستمر، إقامة منطقة التبادل الحر مرحليا حسب أحكام المنظمة العالمية للتجارة حرية تنقل رؤوس الأموال والخدمات وتطبيق قواعد المنافسة المطبقة في الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية وإقامة تعاون ثقافي وإجتماعي، أما في الجانب المؤسساتي فقد نص الإتفاق إنشاء مجلس الشراكة ولجنة الشراكة التي تتمتع بسلطة القرار[2]، لذلك يعد هذا الإتفاق مكسبا دبلوماسيا هاما للجزائر بعد مرحلة من العزلة الإقليمية والدولية عانت منها طيلة عشرية كاملة[3].

الفرع الثاني: الجزائر والإتحاد الأوروبي مرحلة جديدة.

بعد إبرام الإتفاق والمصادقة عليه من برلمانات دول الإتحاد والجزائر وكذا البرلمان الأوروبي، أضحت العلاقة التي تربط الطرفين أوثق مما كانت عليه من قبل بكثير، نظرا للإلتزامات والآثار التي رتبها هذا الإتفاق على الأطراف، على سبيل المثال أصبحت الجزائر وجهة مفضلة لدى الإتحاد الأوربي في التزود بالطاقة بعد كل توتر سواء مع روسيا أو في الخليج العربي، الجزائر وجهة آمنة، وكذلك إستجابة الأوروبيين للجزائر في طلبها تأجيل التفكيك الجمركي إلى سنة 2020 عوض ما كان مقررا سنة

[1] جبار ياسين، الشراكة الأورو متوسطية الواقع والآفاق، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2007، ص3.

[2] بوشارب أحمد، تأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في ظل منطق التبادل الحر الأوبر – متوسطي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2008، ص88.

[3] اوشن ليلى، مرجع سابق، ص68

2017[1]، وهذا حسب بيان لوزارة الشؤون الخارجية وكذا تصريح وزير التجارة بتاريخ 2012/08/23 ، إضافة إلى التعاون الدائم في المجال الأمني ومكافحة الإرهاب والجرائم العابرة للحدود...، والتطور الكبير الذي تشهده المبادلات التجارية بين الطرفين إذ إنتقلت قيمة الواردات من أوروبا من مبلغ:8.2 مليار دولار سنة 2002 أي قبل تطبيق إتفاق الشراكة إلى 24.21 سنة 2011 بزيادة تقدر ب 200%، أما الصادرات إلى دول الإتحاد فقد انتقلت من 15 مليار دولار سنة 2002 إلى36.3مليار دولار سنة 2011، أي بزيادة تقدر ب:140 % ، غير أن هذا التطور في المبادلات لا يعكس شراكة قائمة على تبادل المنافع وإنما هو تحين الفرص لا غير بين الطرفين.

[1] موقع وزارة الشؤون الخارجية، www.mae.dz بتاريخ التحميل : 2014/05/21

المبحث الثالث: المحاور العامة لاتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية.

لا يختلف الإتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس الشراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية في جوهره، عن باقي إتفاقات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع الإتحاد الأوروبي، فقد إحتوى اتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري على تسعة أبواب للتعاون المشترك، تغطي مختلف المجالات.

المطلب الأول: المحور الإقتصادي

نظرا لأهمية العلاقات الثنائية التي تربط الجزائر والدول الأوروبية، يمكن إعتبار إتفاق الشراكة بمثابة دعم من الإتحاد الأوروبي للجهود المبذولة من طرف الجزائر في مسار الإصلاحات والتقويم الإقتصادي بهدف تحقيق التنمية والاندماج في الإقتصاد العالمي، وذلك في المجالات التالية:

الفرع الأول: الإنتقال الحر للسلع

نصت المادة 06 من إتفاق الشراكة على أن تقوم المجموعة الأوروبية والجزائر، تدريجيا، بإنشاء منطقة للتبادل الحر، خلال فترة انتقالية تصل إلى 12 سنة، كأقصى حد، إبتداء من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، مثلما تنص عليه الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1994، كما نص الإتفاق على تحرير المبادلات من المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري بتخفيض الرسوم الجمركية لبعض المنتجات وإعتماد نظام الحصص على البعض الآخر.

أولا: المنتجات الصناعية.

تم النص عليها في المواد من 07 إلى 11 من الفصل الأول، حيث إتفق الطرفان على تفكيك مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية الأوروبية الواردة إلى الجزائر، بصورة تدريجية خلال 12 سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، مع العلم أن المنتجات ذات المنشأ الجزائري تدخل إلى المجموعة معفاة من كل الحقوق الجمركية والرسوم.

ويمكن للجزائر أن تتخذ تدابير استثنائية، في شكل زيادة أو استرجاع حقوق جمركية لفترة محدودة، الى بعض الصناعات الفنية، القطاعات التي تخضع لإعادة الهيكلة أو تواجه صعوبات كبيرة، خاصة عندما تترتب عن هذه الأخيرة مشاكل اجتماعية خطيرة.

ثانيا: المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة:

أ- المنتجات الزراعية:

لم يتفق الطرفان على التحرير الكلي للمنتجات الزراعية، وإنما تم منح امتيازات خاصة متبادلة لكلا الطرفين تتعلق بـ :

- الخضر، الفواكه، زيت الزيتون، المصبرات، عصير الفواكه، الخمور ، فيما يتعلق بالصادرات الجزائرية إلى أوروبا.

- اللحوم، الحليب، التبغ، المواد الزيتية، فيما يخص صادرات الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر .

ب- منتجات الصيد البحري:

تمت المحافظة على النظام المعمول به بموجب الاتفاق الموقع سنة 1976، حول تصدير السمك الجزائري، والذي نص على التحرير الكلي لصادرات السمك الطازج. من جهتها تشرع الجزائر في إجراء تخفيضات على الحقوق والرسوم، ما بين 25 % إلى 100 % ، لمعظم المنتوجات السمكية الطازجة والمجمدة.

ت- المنتجات الزراعية المحولة:

تم الإتفاق على أن يقوم الإتحاد الأوروبي بإلغاء الحقوق الجمركية بنسبة 95 % على الواردات الإعتيادية ذات المنشا الجزائري، ومن جهتها تقوم الجزائر بتخفيضات جمركية تغطي حوالي 85 % من وارداتها من الاتحاد، وقد تضمن هذا الفصل أحكام مشتركة في المواد من 17 إلى 29، حيث نصت المادة 17 منه على ضرورة التزام الأطراف المتعاقدة بعد دخول الإتفاق حيز التطبيق بعدم إدراج قيود كمية جديدة وتدابير ذات مفعول مماثل أو حقوق جمركية و رسوم ذات أثر مماثل.

إن إتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري لا يشكل حاجزا على الإطلاق أمام إمكانية إدراج قيود حرية تنقل السلع، غير أنه يبقى يتعين أن يكون هذا الإستثناء مبررا بدواعي حماية فروع صناعية تواجه ممارسات تجارية غير نزيهة أو حالات إختلال نظام السوق مما سيمكن إستعمال القواعد الإحترازية، أو لدواعي حماية النظام العام والآداب العامة بمفهومه الواسع[1].

الفرع الثاني: تجارة الخدمات.

نص الإتفاق على أحكام جديدة خاصة بتحرير الخدمات في المواد من 30 إلى 37 من الباب الثالث، حيث يؤكد الطرفان إلتزامهما في إطار الإتفاقية العامة حول التجارة والخدمات، بتبادل مبدأ الدولة الأولى بالرعاية"، فيما يخص الحضور التجاري للشركات وأداء الخدمات العابرة للحدود، مع إحتفاظ الجزائر بالمعاملة الوطنية الخاصة بفروع الشركات الأوروبية المستقرة على إقليمها.

أما فيما يخص خدمات النقل التجاري، وتنقل الأشخاص لممارسة تجارة الخدمات، فتبقى مفيدة برخص وشروط متبادلة، ويمكن أن تكون محل إتفاقات خاصة يتفاوض حولها الطرفان، كما نص في المادة 37 أن يمتنع الطرفان عن إتخاذ تدابير أو الشروع في أعمال من شأنها أن تجعل شروط الشركات أصعب مما كانت عليه قبل الإتفاق، كما يلتزم الطرفان بالنظر في إبرام اتفاق تكامل إقتصادي بعد تقييم تقدم تقريب التشريعات بين الطرفين.

الفرع الثالث: مجالات التعاون الإقتصادي والمدفوعات والمنافسة.

تناولها الإتفاق في المواد من 38 إلى 66 من الباب الرابع والخامس، وبيانها على النحو التالي:

أولا: المدفوعات الجارية وتداول رؤوس الأموال

تلتزم المجموعة الأوروبية والجزائر، بترخيص كل المدفوعات المتعلقة بالصفقات، وذلك بعملة قابلة للتحويل، كما يعمل الطرفان على ضمان حرية تداول وانتقال رؤوس الأموال، الخاصة بالاستثمار المباشر في الجزائر، وكذا إمكانية تصفيتها وإعادة ترحيل نواتجها وأرباحها إلى موطنها الأصلي.

[1] حطاب فواد، مرجع سابق، ص 51

فيما يخص ميزان المدفوعات، وفي حالة وجود صعوبات فيه، يمكن للطرفين اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير المفيدة للصفقات، وفقا لقواعد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والقانون الأساسي لصندوق النقد الدولي، وذلك لفترة محددة لا تتعدى المدى الضروري لتدارك وضعية ميزان المدفوعات.

ثانيا: المنافسة وأحكام إقتصادية أخرى

في مجال المنافسة، يعمد الطرفان إلى التعاون الإداري في تنفيذ تشريعاتهما الخاصة بالمنافسة كما يضمن الطرفان الحماية الملائمة والفعلية لحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية، وفقا للمقاييس الدولية.

ثالثا: التعاون الإقتصادي.

يهدف التعاون الاقتصادي إلى تدعيم عمل الجزائر من أجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية المستديمة. ويشمل عدة مجالات أهمها: التعاون في مجال تحرير المبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، والتعاون في القطاعات الكفيلة بجعل الاقتصاد الجزائري قادر على خلق النمو ومناصب الشغل وهي: قطاع الصناعة، الزراعة، الطاقة، النقل، الجمارك، الخدمات المالية، السياحة،الاستثمار، الإعلام والإحصاء، المجال العلمي والتكنولوجي، الجانب التشريعي، البيئة، التربية والتكوين، كل ذلك من خلال: تبادل المعلومات والخبرات والتكوين، والمساعدات التقنية والإدارية والتنظيمية، تنفيذ أعمال مشتركة، دعم الاستثمار المباشر ...الخ.

كما يهدف هذا التعاون على تشجيع التكامل بين دول المغرب العربي وذلك بتنفيذ كل تدبير منشأنه أن يساهم في تنمية هذه العلاقات بين دول إتحاد المغرب العربي.

المطلب الثاني: القطاعات الأخرى.

تميز إتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والإتحاد الأوروبي بالشمول نظرا لتناوله كافة المواضيع التي تهم الحياة البشرية وخاصة التي لها علاقة بالمبادلات التجارية، وقد قسمنا هذا المطلب إلى عدة فروع حسب طبيعة قطاعات النشاط، وتسلسل مواد الإتفاق.

الفرع الأول: التعاون السياسي والمؤسساتي.

تبعا لأهمية هذا الإتفاق فقد خصه الطرفان بأحكام تبين كيفيات تنفيذه، والهيات التي تسهر على ذلك وهي كمايلي:

أولا: الحوار السياسي:

خص الإتفاق هذا الجانب بثلاث مواد على التوالي: 04/03 و 05، حيث يؤكد الطرفان على أن الحوار السياسي والأمني يتم بشكل منتظم وفي آجال منتظمة، وكلما إقتضت الحاجة وعلى عدة مستويات، وهو يسمح أيضا بإنشاء روابط تضامن دائمة بين الشركاء، كما أنه يتعلق بكافة المواضيع ذات الإهتمام المشترك التي من شأنها ضمان السلم والأمن وتحقيق التنمية المنطقة المتوسطية:

أ- على المستوى الوزاري: خاصة في إطار مجلس الشراكة .

ب- على مستوى الموظفين السأمين، الذين يمثون الجزائر من جهة، والإتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

ت- من خلال الأستعمال الكامل للقنوات الدبلوماسية. وبأية طريقة أخرى من شأنها أن تساهم في تكثيف هذا الحوار وتفعيله.

ثانيا: الإجراءات المؤسساتية:

تضمن الإتفاق في المواد من 92 إلى 110 النص على إنشاء مؤسسات تسهر على تنفيذه، وحل المسائل والإشكالات التي قد تقع بين الأطراف أثناء تطبيق محتواه. وهي كما يلي:

- إنشاء مجلس شراكة، يتولى مهمة تنفيذ الإتفاق، وتسوية الخلافات، والسهر على السير الحسن الكل القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

- إنشاء لجنة شراكة، وتكلف بتسيير الإتفاق، مع مراعاة الإختصاصات المخولة لمجلس الشراكة. إلى جانب ذلك تمت الإشارة إلى أن الإتفاق يبرم لمدة غير محددة، وهو يحل محل إتفاق التعاون الموقع في أفريل 1976، إعتبارا من دخوله حيز التنفيذ.

الفرع الثاني: التعاون الإجتماعي والثقافي.

أولا: التعاون الإجتماعي:

تضمن هذا الجانب الإجراءات الخاصة بالعمال, من خلال عدم التمييز بينهم في شروط العمل، ويولي الطرفان الأهمية البالغة التطور الإجتماعي والذي يجب أن يتماشى مع التطور الاقتصادي، كما يوليان الأهمية لإحترام الحقوق الإجتماعية الأساسية. حيث تم التطرق هنا إلى:

- الأحكام المتعلقة بالعمال، خاصة ما يتعلق بظروف عيشهم وعملهم وكذا الأشخاص الذين يعولونهم.

- الهجرة غير الشرعية، وضرورة عودة الأشخاص المتواجدين في حالة غير شرعية في البلد المضيف.

- ترقية دور المرأة في مسار التطور الإجتماعي والثقافي، ودعم البرامج المتعلقة بالتنظيم العائلي وبحماية الطفولة والأمومة.

- تحسين نظام الحماية الإجتماعية وقطاع الصحة

- التخفيف من حدة الآثار السلبية الناجمة عن تعديل الهياكل الاقتصادية، وتحسين ظروف العيش وتوفير مناصب الشغل وتطوير التكوين، لاسيما في المناطق المحرومة.

ثانيا: التعاون الثقافي:

بهدف الإتفاق في مجال الثقافة والتربية إلى:

- ترقية التبادل والتعاون الثقافي، الذي يشمل عدة ميادين أهمها: تنظيم تظاهرات ثقافية، حفظ وترميم النصب والمواقع التاريخية والثقافية، الترجمة الأدبية، تكوين الأشخاص العاملين في ميدان الثقافة، تشجيع التعاون في ميدان السمعي البصري.

- الإسهام في تحسين المنظومة التربوية والتكوين من خلال: تشجيع التحاق العنصر النسوي بالمؤسسات التربوية التعليم، تطوير مستوى خبرة إطارات القطاعين العام والخاص، تشجيع إقامة روابط مستديمة بين الهيئات المختصة في الجانبين.

وقد تم تناول الجانب الإجتماعي والثقافي في المواد من 67 إلى 78 من إتفاق الشراكةالأوروبية الجزائرية.

الفرع الثالث: التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية، وذلك من خلال :

- تقوية مؤسسة الدولة والقانون.

- التعاون في مجال تنقل الأشخاص (خاصة ما يتعلق بالتأشيرات).

- التعاون في مجال رقابة الهجرة غير المشروعة.

- التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة.

- مقاومة تبييض الأموال، وذلك بمنع استعمال الأنظمة المالية لهذه الدول في تسهيل العملية

الناتجة عن تنقل رؤوس الأموال الناشئة عن أنشطة إجرامية (المخدرات...).

- التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة.

الفرع الرابع: التعاون المالي

يقوم التعاون المالي على ما يلي:

- دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الإقتصاد بما فيها التنمية الريفية.

- إعادة تأهيل الهياكل الإقتصادية.

- ترقية الإستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل.

- الأخذ بعين الإعتبار الآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الإقتصاد الجزائري، خاصة عن طريق إعادة تأهيل الإقتصاد.

دون أن ننسى هنا أدوات التعاون المالي الأخرى المندرجة في إطار الشراكة الأورو متوسطية وفي مقدمتها برنامج ميدا 1 للفترة 1996 - 1999 وبرنامج ميدا 2 للفترة 2000 - 2006 فخلال الفترة 1997-2006 استفادت الجزائر من

تعهدات هذا البرنامج وصلت إلى 511 مليون أورو . مقسمة كما يلي: 2 ,304 مليون أورو في إطار برنامج ميدا1 والباقي يندرج ضمن برنامج ميدا 2، تدخل كلها في إطار عملية التحول الاقتصادي للجزائر[1].

فخلال الدورة الأولى لمجلس الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي الذي انعقد ببروكسل في 16 ماي 2006، أعرب الطرفان عن إرتياحهما لنتائج الدورة، التي أبرزت درجة عالية من الثقة والتعاون.

كما أعرب الاتحاد الأوربي عن دعمه للإصلاحات السياسية والإقتصادية، التي باشرتها الجزائر، إضافة إلى دعمه للجزائر من أجل تسهيل إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وقد تم بالمناسبة التنصيب الرسمي لخمسة أفواج مختصة في مسائل الفلاحة والصيد البحري، الصناعة والتجارة والخدمات، البيئة والنقل، الطاقة، العدالة والشؤون الداخلية والتكنولوجيات، بالإضافة إلى إعطاء الموافقة السياسية على قرار تشكيل ووضع الأفواج المكلفة بتنفيذ مختلف جوانب اتفاق الشراكة.

[1] شريط عابد ، دراسة تحليلية لواقع وأفاق الشراكة الإقتصادية الأورومتوسطية : حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير ، جامعة الجزائر غير منشورة، 2004، ص 181.

الفصل الثاني

انعكاسات اتفاقية الشراكة

على الاقتصاد الجزائرية

مقدمة الفصل الثاني.

في هذا الفصل سنتناول اثر تطبيق اتفاقية الشراكة على الاقتصاد الوطني الجزائري وهذا من حيث خلق منطقة التبادل الحر ووضع الياتها القانونية، بالإضافة إلى آثار التفكيك الجمركي على توازن المالية العمومية و كذا الميزان التجاري، تأثر اتفاقية الشراكة على خلق فرص اكثر للاستثمار في الجزائر، و وجوب اللجوء إلى التأهيل الإقتصادي لزيادة مكاسب منطقة التبادل الحر.

المبحث الأول: آثار اتفاقيه الشراكة على التوازنات الاقتصادية.

يبرز تأثر القطاع الاقتصادي أكثر من غير بتجسيد اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية رغم تعدد المجالات والقطاعات التي تضمنتها الاتفاقية، و هذا نظرا لطبيعة الرهانات المرتبطة به، خاصة في هذه الفترة العصيبة من واقع الجزائر.

المطلب الأول : اتفاقية الشراكة والتنظيم الإقتصادي.

يهدف إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي إلى إنشاء منطقة تبادل حر بين دول الإتحاد والجزائر، مما سيؤثر حتما على حجم المبادلات بين طرفي الاتفاقية، وكذا بلورة شروط ممارسة النشاط الإقتصادي مما سينعكس بالأساس على عائدات الجباية.

الفرع الأول : منطقة التبادل الحر ووضعها القانوني

نصت المادة 06 من الفصل الأول من الباب الثاني علىأنيقوم الإتحاد الاوروبي والجزائر تدريجيا بإنشاء منطقة للتبادل الحر خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى حد، و هذا منتاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ طبقا لأحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1994 وغيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف .

منطقة التبادل الحر هي عبارة عن مجموعة جغرافية وسياسية أين لا توجد أي عوائق للمبادلات التجارية والخدماتية لا في شكل رسوم جمركية ولا في شكل نظام تعيين الحصص أو معايير صحية أو فنية تهدف إلى إبعاد المنتجات الأجنبية من الحصول على رخص الاستيراد[1].

كما تعتبر منطقة التبادل الحر شكل من أشكال الاندماج الإقتصادي، لأن ذلك يساعد على تطوير التجارة الدولية[2]، حيث تبقى الأطراف ملتزمة بمقتضى أحكام المنظمة العالمية للتجارة المتعلقة بإنشاء مناطق التبادل الحر و بالامتثال للشروط الإجرائية والموضوعية الواردة في المادة 24 منها تفاديا لأي إشكال قد يثور فيالمستقبل.

ويستخلص مما سبق أن منطقة التبادل الحر الأوروبية الجزائرية مشروعة على ضوء أحكام المنظمة العالمية للتجارة والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الغات.

---

[1]BouzidiNachida, Vers un accord d'association entre l'Algérie et l'union Européen, IDRARA, N°02. 2000, pp156.

2عمورة جمال، منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة الأورومتوسطية، مجلة علوم إنسانية، عدد 3، 2006، ص 27

تتميز منطقة التبادل الحر بين الجزائر والمجموعة الأوربية بجملة من الخصائص تتمثل في مايلي:

– تباين مستوى وحجم النمو الإقتصادي بين طرفي العلاقة فالجزائر دولة في طريق النمو ودولالمجموعة الأوربية متقدمة في شتى مجالات الحياة الإقتصادية.

–طرفان يطبقان سياسات حمائية متفاوتة عالية في الجزائر وضعيفة بالنسبة للمجموعة الأوربية.

– تتميز أوربا بقاعدة صناعية قوية أما الجزائر لا تزال تعيش حالة إنتقالية ربع قرن.

– التباين الكبير في الميزان التجاري فالإتحاد الأوربي يمثل 65% من التجارة الخارجية الجزائر،

بينما لا تمثل الجزائر سوى 5 % من تجارته الخارجية.

بناء على الخصائصالتي تميز هذه المنطقة فإن إتفاق التبادل عبارة عن فتح للأسواق الجزائرية أماامالمنتجات الأوربية من خلال رفع الحواجز الجمركية[1].

وعلى هذا الأساس فإن منطقة التبادل الحر ينتابها نوع من التناظر واللاتكافؤ بين طرفي العلاقة، باعتبار أنها تؤدي إلى تكاليف مؤكدة ومباشرة ومكاسب غير مؤكدة وغير مباشرة، أي أن الآثار المتوقعةتدخل في إطار ما يسمى "بالدفع الفوري والأرباح المؤجلة، بمعنى أن الآثار السلبية المؤكدة تظهرعلى المدى القريب، أما الآثار الإيجابية المحتملة فستكون على المدى المتوسط والطويل[2].

الفرع الثاني: تكييف النظام الجبائي مع إتفاق الشراكة

تمثل عائدات الرسوم الجمركية موردا جبائيا هاما بالنسبة للاقتصاد الوطني، تتجاوز أهميتها عدة مصادر أخرى للجباية، حيث تمثل 10% من إيرادات الخزينة العمومية، وتصل حصة الإيرادات الجمركية إلى نسبة 28% من إجمالي الإيرادات الجبائية أي ما يعادل 2.9 من الناتج المحلي الإجمالي (28)[3]. ومن هذا تأتي أهمية قطاع الجمارك بالنسبة للاقتصاد الوطني.

1جبار ياسين، مرجع سابق، ص88

2عمورة جمال دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية، مرجع سابق، ص414.

3 مصطفى سلامة ، منظمة التجارة العالمية ، النظام الدولي للتجارة ، دار الجامعة الجديد ، مصر 2006،ص130

أولا: رزنامة التفكيك الجمركي

أرسى إتفاق الشراكة نظام لحرية تنقل السلع يقوم على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، من خلال إلتزام الجزائر بإزالة الحقوق الجمركية بصفة تدريجية عند الإستيراد بالنسبة للمنتجات الصناعية التي يعود منشأها للمجموعة الأوربية ، إبتداء من دخول الإتفاق حيز التنفيذ ويمتد على فترة 12 سنة[1] ، وقد أخضعت المنتجات الصناعية، التي قسمت إلى ثلاث قوائم، إلى رزنامة تفكيك جديدة، وفق ما يلي:

1- القائمة الأولى: تضم السلع الوسيطة والمنتوجات نصف المصنعة للصناعة الكيميائية والتعدين وصناعة النسيج ومواد البناء ....، وستخضع لتفكيك جمركي كلي، فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ. ويمثل استيراد هذه المواد 25 % من حجم الاستيراد الكلي من الاتحاد الأوروبي، وهذا ما سينعكس بالإيجاب على المؤسسات الإنتاجية التي تستخدم هذه المواد كمكونات للإنتاج.

2- القائمة الثانية: تضم المنتجات الصيدلانية، والغازية، والتجهيزات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية والتجهيزات ما عدا الكهرومنزلية، ومعدات النقل وقطع الغيار، وسيتم التفكيك الجمركي لها على مدى 5سنوات، وذلك ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ، بمعدل تخفيض20 %كل سنة، وتمثلهذه القائمة 35% من حجم الواردات من المجموعة الأوروبية.

3- القائمة الثالثة: تشمل هذه القائمة على المنتوجات الجاهزة (سلع الاستهلاك)، وستتم عملية التفكيكابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ وعلى مدى 10 سنوات، بمعدل تخفيض10%كلسنة. وتمثل هذه القائمة 40 % من حجم الاستيراد عن الاتحاد الأوروبي.

يتعين على الطرف الجزائري عند بروز إحدى الحالتين إخطار مجلس الشراكة عن نيته في إتخاذ تدابير وإجراءات إستثنائية على نظام التفكيك الجمركي المقرر في الإتفاق[2]، وتجدر الإشارة إلى صدورنص تنظيمي في الجزائر يحدد كيفية متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في إطار إتفاقيات التبادل الحر.

[1] حطاب فواد، مرجع سابق، ص 45.

[2] المادة 11 من المرسوم الرئاسي، 159/05 المؤرخ في2005/04/27 المنشور في الجريدة الرسمية عدد :31 المؤرخة في: 2005/04/30 .

ثانيا: آثار التفكيك الجمركي على توازن المالية العمومية

إن التفكيك الجمركي وتحرير المبادلات سيمارسان ضغطا على توازن المالية العمومية وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموع إيرادات الدولة، وهذا راجع إلى مدى الحماية المفروضة من قبل الدولة. فعلى سبيل المثال تمثل الإيرادات الجمركية للجزائر نسبة23.4% من مجموع الإيرادات (أي بنسبة 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي) وأن حصة الإتحاد الأوروبي من مجموع الواردات الجزائرية تمثل 65%, حيث تمثل نسبة الإيرادات الجمركية لهذه الواردات15.2 % من مجموع الإيرادات (أي بنسبة 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي)[1].

وبالتالي فإن التخلي عن الحماية الجمركية على الواردات الوافدة من الإتحاد الأوروبي كما تنص عليه إتفاقيات الشراكة سيؤدي إلى خسارة مالية فورية الإيرادات الميزانية بمقدار 1.4مليار دولار سنويا أي بنسبة 2 , 2 % من الناتج الإجمالي[2] ، مع احتمال إنخفاض في النفقات العمومية بسبب إنخفاض حصة الإيرادات الناتجة عن المبادلات الخارجية ودرجة الإنفتاح التجاري وكذا الحصة المعتبرة من مبادلات السلع الصناعية مع الإتحاد الأوروبي (التي تتجاوز نسبة 60%).

وحسب بعض التقديرات التي أعدتها وزارة المالية سنة 2005 حول الآثار المرتقبة لإتفاقية الشراكة الأورو – جزائرية ومنطقة التبادل الحر، نجد أن نقص القيمة النهائية لموارد الدولة من الحقوق الجمركيةوالرسم على القيمة المضافة على الواردات في غضون سنة 2018 ستكون في حدود نسبة 3% من الناتجالمحلي الإجمالي لسنة 2004، وعليه فقد تم تحديد بعض التوقعات من قبل وزارة المالية بخصوص خسائر الميزانية في السيناريوهات الأتية [3]:

1- السيناريو الأول: خسائر الميزانية سنة 2006 وهو تاريخ التفكيك الكلي القائمة الأولى من السلع، يتوقع أن تتعرض الجزائر الخسارة أو فقدان ما قيمته 26.3 مليار دج من الإيرادات الناتجة عن الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، أي بنسبة 0.4 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

[1] جبار ياسين، مرجع سابق، ص 405.

[2] عابد شريط، مرجع سابق، ص 185

3Ministère des finances, accord d'association avec l'union européenne, contenu & Impact », les impacts previsibles de l'accord d'association avec l'UE sur le budget de l'Etat et le niveau de la protection tarifaire en Algérie, 2005, pp(48-51).

2- السيناريو الثاني: خسائر الميزانية سنة 2008 وهو تاريخ بداية التفكيك الجمركي لقائمتي السلع الثانية والثالثة فيتوقع أن تفقد الجزائر ما قيمته 40 مليار دج من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على الواردات، أي بنسبة0.7 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة2004.

3- السيناريو الثالث: خسائر الميزانية سنة 2013 وهو تاريخ التفكيك التهاني والكلي على القائمة الثانية من السلع يحتمل أن تفقد الجزائر ما مقداره 118 مليار دج من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، أي ما نسبته1.9 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

4- السيناريو الرابع: خسائر الميزانية سنة 2018 وهو تاريخ التفكيك النهائي للقائمة الثالثة من السلع حيث يحتمل أن تفقد الجزائر ما قيمته188.8 مليار دج من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، أي بنسبة3.1 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

وإذا ما قارن حجم الخسائر الجبائية الجزائر مع كل من تونس والمغرب، نجد أن تونس فقدت ما يقارب65.1مليون دينار تونسي سنة 1996، (أي بنسبة 0.34 % من الناتج المحلي الإجمالي)، و 272 مليون دينار تونسي سنة 2002 (أي بنسبة0.91 % من الناتج المحلي الإجمالي)، أما المغرب فقد سجلت خسارة في إيراداتها قدرت به1.2 مليار درهم سنة 2001 (أي بنسبة 0.3 % من الناتج المحلي الإجمالي)، و1.5 مليار درهم سنة 2002 (أي بنسبة0.4 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2001)، وأن الخسارة الجبائية المتوقعة قد تصل إلى 1.9 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2012[1].

وفي هذا الإطار تؤكد السلطات الجزائرية على أنه من الضروري تعويض تكاليف إعادة التأهيل على الأقل يدعم مالي في حدود 03 ملايير دولار سنويا وهذا لمدة 10 سنوات[2].

فهذا الحجم من التأثير في الخسائر في الإيرادات العامة للدولة يعطي إشارة قوية عن الإختلالات التي سيخلفها هذا الاتفاق على المالية العامة نتيجة للتفكيك الجمركي، لاسيما إن لم تتمكن من تعويض هذه الخسارة في الموارد عن طريق تخفيض مقابل في النفقات العامة لأهمية الحاجة إلى بناء الهياكل القاعدية، وكذا النفقات الإضافية لتمويل عملية التحول القطاعي الناتج عن مواجهة المنافسة الأوروبيةالمتزايدة.

[1]Ministère des finances, op.cit, pp (14 et 26).
[2]Belattaf.M. &Arhab.B, op cit, P28.

لذلك يجب القيام بإصلاح النظام الضريبي من خلال التحكم في النفقات العمومية، ومحاربة الغش والتهرب الضريبي، وتطبيق واسع للرسم على القيمة المضافة مما يسمح بتوحيدها على جميع القطاعات، وتحسين عملية تحصيل وجمع الضرائب، والعمل على رفع الجباية المباشرة بدلا عن الجباية غير المباشرة التي تشكل عبا على مستوى أسعار السلع الإستهلاكية وما ينتج عنه من آثار تقيدية على الطلب الداخلي، وهو ما يعرف بأثر الرافعة التعويضية التي تقوم على: إما توسيع القاعدة الضريبية أو الفعاليةفي الجمع والتحصيل[1].

كما يجب إصلاح النظام المالي وتأهيل القطاع المصرفي من أجل الرفع من الإدخار المحلي وتشجيع تمويل المؤسسات والتعجيل ببرامج خوصصة المؤسسات العمومية المستنزفة الموارد الدولة، ووضع أنظمة حماية إجتماعية موجهة بطريقة أكثر إنتقائية نحو الشرائح التي تعاني مشاكل صعبة، واستعمال مكثف وعقلاني الإيرادات الخوصصة من أجل التقليل من حجم المديونية، إذ أن الإيرادات الناتجة عن عملية بيع المؤسسات أو التنازل عن أصولها لا يجب إعتبارها كإيرادات ميزانية، فهي لا تمثل سوى المقابل السائل عن أصول مادية أو معنوية، وأثرها على الميزانية هو في الواقع حيادي[2].

ثالثا: آثار التفكيك الجمركي على الميزان التجاري

إن التفكيك الجمركي من جانب واحد إزاء السلع الصناعية القادمة من الإتحاد الأوروبي سيكون له أثر كبير على الميزان التجاري للجزائر التي حققت خلال السنوات الأخيرة فوائض في ميزانها التجاري، وهذا بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية القادمة من أوروبا بوتيرة أكبر من الصادرات في المدى القصير وهو أثر منطقي ناتج عن الشروط الهيكلية والتنظيمية الجديدة، حيث ستنشأ هذه الزيادة عنطريق ما يسمى بتحويل التجارة (Trade diversion) على حساب باقي الدول الصناعية التي سوف تستفيد من هذا التفكيك الجمركي، لكن سرعان ما تتغير الوضعية على المدى المتوسط والبعيد بإتجاه زيادة الصادرات بسبب إعادة التخصيص في عوامل الإنتاج، وهذا لا يتأتى بطبيعة الحال إلا إذا كانالجهاز الإقتصادي للبلد مرنا والسياسة الإقتصادية تتسم بالإستقرار، إضافة إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال وجلب الإستثمار الأجنبي[3].

1جبار ياسين، مرجع سابق، ص 407

2زايري بلقاسم، الأثار الإقتصادية على الإقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة وهران، 2004/2003، ص 199

3جبار ياسين، مرجع سابق، ص 409

إضافة لذلك فإن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية سيؤدي إلى رفع مستويات الإستهلاك الكلي الذي قد ينتج عنه أثر إيجابي يتمثل في توسيع الوعاء الخاص بالضرائب على الإستهلاك (الرسم على القيمة المضافة مثلا) والذي من شأنه أن يدعم موارد ميزانية الدولة وتقليل الإعتماد على الجباية البترولية كمورد أساسي من موارد الميزانية، وبمثابة تعويض للرسوم الجمركية المفقودة أو الضائعة، وأثر سلبي يتمثل في ميل المستهلكين إلى إقتناء المنتوجات المستوردة بدلا من المنتوجات المحلية، هذا فضلاعلى تحمل ضغط المنافسة على صادرات السلع المصنعة نحو الإتحاد الأوروبي بسبب إندماج دول أوروبا الوسطى والشرقية في ميادلات الإتحاد الأوروبي وفقدان الدول المتوسطية ما كانت تتمتع به من تفضيلات ومزايا (المعاملة غير المماثلة)[1].

وبالمقابل فإن السيناريو المتوقع لأثار إتفاق التبادل الحر بالنسبة للإتحاد الأوروبي ستكون ضعيفة، كون أن التخفيضات التدريجية للحقوق الجمركية ستؤدي إلى إرتفاع طفيف في الصادرات الأوروبية نحو الجزائر ، بسبب المكاسب المتعلقة بمؤشر الكفاءة السعر التي ستحصل عليها مقارنة مع الدول الأخرى التي لا تستفيد من هذه التخفيضات الجمركية المنتوجات الصينية مثلا)، وبالتالي سيكون الأثر الكمي الصادرات ضعيفا، وعلى المدى القريب فلن تكون هناك آثار ايضا على الواردات الوافدة من الجزائر ،باعتبار أن ليسهناك تفكيك أو إلغاء جمركي ينبغي أن يقوم به الإتحاد الأوروبي على السلع الجزائريةطالما أن الأسواق الأوروبية للسلع الصناعية الجزائرية مفتوحة منذ أمد بعيد، في حين أن العراقيل على السلع الزراعية تم الإحتفاظ بها، وبالتالي فإن الجزائر أن تكون في وضع متميزة وأفضلية لدخول منتوجاتهاالصناعية إلى الأسواق الأوروبية، بالإضافة إلى أن التجارة الأوروبية الجزائرية مازالت منذ السبعينات إلى يومنا هذا تعتمد نظاما تفضيليا ونظام مزايا تعريفية وغير تعريفية ساعدت على خلق إقتصاد محمي وبدعم وربعي إلى حد كبير، وبالتالي فإن عملية تحرير التجارة بين الطرفين تحتاج إلى وقت طويل وتتطلب إجراءات تصحيحية هيكلية عميقة[2].

أما على مستوى الإقتصاد الكلي فإن الإنفتاح التجاري يتطلب تطبيق سياسات مرافقة في مجال الميزانية، سعر الصرف. أسعار الفائدة، من أجل تحسين كفاءة وأداء المؤسسات المحلية وخلق فرص جديدة للتصدير وضمان تنويع المنافذ على مستوى كافة الأسواق الأجنبية، بالإضافة إلى ذلك ينبغي على السلطات العمومية إعتماد سياسات صارمة لمراقبة الميزانية والتحكم في الطلب الكلي إما بتحديد النفقات العمومية أو بالرفع من حجم الرسوم غير المباشرة، أو اللجوء إلى سياسة سعر

1عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية، مرجع سابق، ص 398 .

[2]Ministère des finances, op.cit, p26.

الصرف المواجهة تدهور الميزان التجاري الناتجعن التفكيك الجمركي وهذا بإختيار سعر الصرف المناسب[1] ، غير أن تحقيق تحسن في الميزان التجاري يتوقف على جملة من الشروط نوجزها في ما يلي[2]:

- مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة التي تقوم بعملية التخفيض في سعر الصرف.
- أن يكون الطلب الخارجي على منتوجات الدولة مريا، بحيث يؤدي تخفيضسعر الصرف إلىزيادة الطلبعلى منتوجاتها.
- أن يكون طلب الدولة على الواردات الأجنبية مرنا أيضا.
- ينبغي التأكد قبل تطبيق سياسة سعر الصرف من الكفاية الإنتاجية للصادرات وقدرتها على منافسة المنتوجات العالمية.

المطلب الثاني: تأثير إتفاقية الشراكة على قطاعات الإنتاج

نظرا لكون الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي فهو لا يستطيع منافسة المنتوجات الأوروبية لا من حيث الجودة ولا من حيث السعر، وهذه نقطة في صالح المستثمر الأجنبي الذي يفضل الأسواق التي يمارس فيها نشاطاته لإنعدام المنافسة الرفيعة[3]

الفرع الأول: تأثير إتفاقية الشراكة على القطاع الصناعي

يعد القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بدخول إتفاق الشراكة حيز التنفيذ، من خلال التفكيك التدريجي للحواجز الجمركية المفروضة على عملية التبادل الحر للمنتجات الصناعية، خاصة إذا علمنا أن هذا القطاع يعرف ركودا بل تراجعا في مستوى الإنتاج والتصدير يعود سببه إلى:

- سوء استعمال إمكانيات الإنتاج المتوفرة، وتقادم الأجهزة الإنتاجية في بعض القطاعات.
- ضعف الطلب الوطني، الذي يترجم بانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين، في ظل منافسةالسلع الأجنبية.
- المعدل الضعيف للإنتاجية المتوسطية في هذا القطاع، والأهمية المعتبرة لحصة الأجورمن القيمة المضافة.

---

[1]Bachir Hamdouch, Mohamed Chater, les échanges euro-med, Impact des accords de libre échange euro-méditerranéens, cas du Maroc, Forum euro-med des instituts économiques, seconde conférence du FEMISE, Marseille, 29-30 Mars 2001.P(16).

[2]زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص 192.

[3]حسين نوارة ، واقع وآفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، مجلة الإدارة، عقد، 02، 2007، ص109

- تدهور الوضعية المالية للمؤسسات العمومية، وسلبيات أنظمة التكوين والتعليم.
- العدد الكبير للعمال في بعض القطاعات الصناعية، وضعف مستوى الأجور الذي لا يحفز على خلق المردودية .

وعليه فإن مؤسساتنا أول ما يجب التفكير فيه هو عامل الجودة والمواصفات القياسية والصحية والبيئية ورفع الكفاءة الإنتاجية والتحكم في التكاليف. وهذا ليس فقط على مستوى استخدامها للمواد الأصلية بل على مستوى التغليف والتعليب والتعبئة أيضا، لاسيما أمام إختفاء النظام التفضيلي القائم على أساس التنازلات من طرف واحد وهو الإتحاد الأوروبي، وبروز علاقات إتفاقية من الجيل الجديد تقوم على مبدأ المعاملة بالمثل بين الطرفين الموقعين على هذا الإتفاق[1].

ما يجب الإشارة إليه أنه من البنود التي جاءت بها إتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي احترام قواعد المنشأ والمتمثلة في الشروط الواجب توافرها في عملية الإنتاج لكي تتمتع السلعة أو المنتوج المصدر بالمزايا والإعفاءات المنصوص عليها في الاتفاقية. فهي عبارة عن مراحل تصنيع معينة (نسبة معينة ينبغي أن تمر بها السلعة لكي تكتسب صفة المنشأ، ومن ضمن هذه الشروط السماح للمنتج الجزائري باستيراد مكونات إنتاج أوروبية المنشأ (مدخلات أوروبية) فعند حساب نسبة المكون الوطني في هذا المنتوج تعامل هذه المكونات المستوردة على أنها مكون وطني، وهذا ما يسمح للجزائر بقيام صناعات جديدة لم تكن موجودة من قبل. فضلا عن استفادتها من الإعفاء الجمركي الممنوح من دول الإتحاد الأوروبي[2].

ومن الآثار المتوقعة على القطاع الصناعي أيضا ما يتعلق بمجال استيراد المعدات ذات التقنية العالية أو المتوسطة من أوروبا، بالرغم من أن هذه المعدات لن تنافس الإنتاج الجزائري في المدى القصير لكن يختلف الوضع على المدى البعيد إذا ما أصبحت الجزائر قادرة في المستقبل على تصنيعولوجزء من هذه المعدات محليا إذ طورت من قدراتها العلمية والتكنولوجية والصناعية، وبالتالي فإنانفتاح السوق الجزائرية على استيراد هذه المعدات دون حماية بمجرد دخول الإتفاقية حيز التنفيذ، وإن لميصاحبه تعاون فني ومالي مكثف بين أوروبا والجزائر في هذا المجال فسوف يؤدي إلى عرقلة أي تقدم جزائري في صناعة هذه المعدات، ويؤثر على عملية تحديث الإنتاج الصناعي الجزائري.

1 بشير مصيطفي، الشراكة الأجنبية ومبدا حماية المنتوج الوطني، الملتقى الإقتصادي الثامن نادي الدراسات الإقتصادية، جامعة الجزائر يومي 09 و10 ماي 1999، ص 17

2عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية، مرجع سابق، ص 409.

وخلاصة القول أن النظام الإنتاجي الحالي لا يملك القدرة التنافسية الكافية لمواجهة تزايد حدةالمنافسة الدولية. كما أن دخول السلع المصنعة الأوروبية إلى السوق الجزائري تمثل تحديا حقيقيا امام النسيج الصناعي الجزائري, رغم إختلاف الوضعية من قطاع لآخر وفقا للمعدل الجمركي المفروض على كل قطاع[1].

الفرع الثاني: تأثير إتفاقية الشراكة على القطاع الزراعي.

يساهم القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الداخلي الخام بحوالي: 9%، ويشغل حوالي 21 % من اليد العاملة في الجزائر، رغم ذلك فإن هذا القطاع لازال يعاني كباقي القطاعات الإقتصادية الأخرى رؤية واضحة للنهوض به رغم توفر العم المالي، والإمكانات المادية والطبيعية والبشرية لنجاحه، وهذا فيمختلفمخططات التنمية، بحيث تترجم الوضعية الصعبة التي يعاني منها في:

- ✓ ضعف المردود
- ✓ نقص الشفافية والمساواة في تقديم الدولة للمساعدات .
- ✓ النقائص المسجلة في ميدان حماية الموارد وتثمينها.

عدم حل مشكل العقار الفلاحي الموروث عن الحقبة الإستعمارية (مستثمرات فلاحية، عقود امتياز،....) وهو ما ساهم في عدم قدرة الإنتاج الزراعي على تلبية الطلب المحلي، والتبعية الغذائية شبه الكلية إلى الخارج.

وقد نص إتفاق الشراكة على إقامة تحرير أكبر لمبادلات المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري وكذا المنتجات الزراعية المحولة، وهذا بصفة تدريجية على أساس المعاملة بالمثل[2]، حيث تم تقسيم نظام المبادلات إلى عام وخاص :

أولا: النظام العام للمبادلات الثنائية

نصت المادة 14 من إتفاق الشراكة على أحكام عامة تنظم المبادلات في هذا المجال على النحو الأتي بيانه:

1بشير مصيطفي، مرجع سابق، ص 21.

2المادة 13 من إتفاق المرسوم الرئاسي رقم : 159/05 المؤرخ في 2005/04/27المنشور في الجريدة الرسمية عدد رقم: 31 بتاريخ: 2005/04/30 .

أ- المنتجات الزراعية؛ صادرات الجزائر نحو المجموعة الأوروبية والتي تتمثل أساسا في الخضر والفواكه والمصبرات والواردة في البرتوكول رقم:01 فإنها تستفيد من تخفيضات جمركية تتراوح ما بين 20 و 100 %، أما صادرات المجموعة الأوروبية نحو الجزائر والمتمثلة في اللحوم والحليب والواردةفي البرتوكول رقم : 02 فإنها ستفيد من تخفيضات تتراوح ما بين 55 و 100%، كما بينى نظام الحصص الجمركية مطيقا بين الطرفين.

ب- المنتجات الزراعية المحولة: نص الإتفاق على أن يقوم الإتحاد الأوروبي بإلغاء 95% من الحقوقالجمركية التي منشؤها الجزائر والواردة في البرتوكول رقم:05 الملحق 01، كما إلتزمت الجزائر بتقديم تنازلات تصل إلى 85% في إطار الحصص الجمركية الواردة في البرتوكول رقم:05 الملح 02[1].

ت- منتجات الصيد البحري: إتفق الطرفان الإبقاء على النظام المعمول به في إطار إتفاق التعاون لسنة1976 ، حيث إلتزمت المجموعة الأوروبية إتجاه الواردات من السمك التي مصدرها الجزائر بالتحرير الكامل لكافة هذه الواردات بموجب البرتوكول رقم:03، فيما إلتزمت الجزائر بتقديم تخفيضات جمركية تتراوح ما بين 25 و100 % على منتجات الصيد الواردة في البرتوكول رقم: 04.

ثانيا: النظام الخاص للمبادلات الثنائية

تنص المادة 16 من الإتفاق على أن للأطراف المتعاقدة إمكانية تعديل النظام المعمول به بالنسبة للمنتجات المعنية، كنتيجة لسياساتهما الفلاحية أو التعديل تنظيمهما المعمول به أو في حالة تعديل أو تطوير المقتضيات المتعلقة بتنفيذ سياساتهما الفلاحية.

بالرغم من الضمانات المذكورة في المادة والمتعلقة بإخطار الطرف الراغب في إدخال تعديل على سياساته الفلاحية من خلال إخطار لجنة الشراكة ومنح واردات الطرف الأخر إمتيازات مماثلة لتلك المنصوص عليها في الإتفاق، إلا أن التنازلات الواردة في المادة والممنوحة للجزائر يمكن سحبها في أي وقت بالنظر إلى السياسات الفلاحية المشتركة بين الدول الأوروبية[2].

[1] حطاب فؤاد، مرجع سابق، ص49

[2] حطاب فؤاد، مرجع سابق، ص50

ثالثا: الآثار السلبية

إن تطبيق اتفاق الشراكة سوف يؤثر بصورة مباشرة على هذا القطاع، حيث تستورد الجزائر 48%من حاجاتها من المواد الزراعية من أوربا، وتستقبل أوربا 78% من صادراتنا الزراعية بعجز يتراوح ما بين 1.3و 1.5 مليار دولار، هذا العجز قد يتضاعف بعد تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الزراعيةومنتجات الصيد البحري، وهذا من خلال غزو المنتجات الأوربية للسوق الجزائرية من جهة، وضعفالإنتاج الزراعي الوطني وكذا الحواجز غير الجمركية والتي يمكن أن تواجه المنتوج الجزائري عند تسويقه في الأسواق الأوربية كاشتراط المطابقة مع المعايير الخاصة بجمالية البيئة وصحة الإنسان والحيوان من جهة أخرى.

إضافة لذلك فإن الاتحاد الأوربي لا زال متمسكا بالسياسة الزراعية المشتركة، حيث يقدم منخلالها دعما كبيرا لقطاعه الزراعي، يصل إلى 40% من ميزانية الاتحاد، وما يخلفه هذا الدعم من عجز للمنتجات الزراعية الجزائرية على منافسة نظيرتها الأوربية[1].

رابعا: الآثار الإيجابية.

رغم المحاذير التي يمكن أن تنتج عن تطبيق الشراكة مع الاتحاد الأوربي على القطاع الزراعيةفإن ذلك لا يعني خلوه من آثار إيجابية ومنها:

-تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، سيفتح أمام الجزائر فرص واسعة لتصدير منتجات تملك فيها مزايا مهمة مثل: التمور، الطماطم، الحمضيات، ولحوم الأغنام، ومن ثم النقاد إلى الأسواق الأوربية. بعد تحسين الإنتاج وتطويره، وتحقيق فائض للتصدير إضافة إلىتوفير عنصر الجودة والنوعية في هذه المنتجات.

- احتدام المنافسة في المستقبل، قد يشكل حافزا قصد لتطوير القطاع الفلاحي.

[1] المديرية العامة للجمارك، إحصائيات سنة 2005، www . douane .gov .dz

المطلب الثالث: آثار إتفاقية الشراكة على تجارة السلع والخدمات

الفرع الأول: آثار إتفاقية الشراكة على التجارة الخارجية

إن أهم ما يميز التجارة الخارجية الجزائرية، هو المساهمة الكبيرة لصادرات المحروقات،حيث تمثل نسبة 97% من مجموع صادرات الجزائر للعالم الخارجي، وخاصة خلال السنوات الأخيرة التيعرفت ارتفاعا محسوسا في أسعار البترول، الأمر الذي ساهم بقدر وفير في رفع قيمة المبادلات التجاريةحيث وصلت قيمة الصادرات الإجمالية، إلى46.01 مليار دولار سنة 2005، بينما بلغت الواردات 20.3 مليار دولار[1].

وبالرغم من إيجابية أرصدة الميزان التجاري، الذي سجل فائضا قدره 25.64 مليار دولار سنة 2005، إلا أنه ما زال يعتمد على المحروقات، ويبقى الجهاز الإنتاجي ضعيفا جدا وغير متنوع.

لم يطرأ على العلاقات التجارية للطرفين تغييرات كبيرة، وبقيت تقريبا في نفس المستويات التي شهدتها قبل التصديق على الإتفاقية. فالمبادلات مع بلدان الإتحاد الأوربي سجلت خلال سنة 2005، نسبة55.64%من الصادرات الجزائرية موجهة لبلدان الاتحاد الأوربي، وبالمقابل سجلت نسبة 55.29 % من مجموع الواردات الجزائرية آنية من بلدان الاتحاد الأوربي، و إحتلت فرنسا المرتبة الأولى في استحواذها على السوق الجزائرية بنسبة21.97 % بينما تحل إيطاليا المرتبة الأولى كمشتري للسلع الجزائرية[2] .

ومن المتوقع أن تشهد التجارة الخارجية الجزائرية ارتفاعا خلال السنوات القادمة، وذلك من خلال الزيادة المرتقبة في الواردات، خاصة الواردات من سلع التجهيز، نظرا لما تقوم به الجزائر من تحديث وعصرية لمؤسساتها، بينما يتوقع ثبات قيمة الصادرات خارج المحروقات تجاه البلدان الأوربية، على الأقل خلال هذه المرحلة، التي من المفروض أن تستغلها المؤسسات الجزائرية للتأهيل قبل إنتهاء مدة 12 سنة المقررة لإنشاء منطقة التبادل الحر أي بحلول سنة 2017.

[1] المديرية العامة للجمارك، إحصائيات سنة 2005، www . douane .gov .dz

[2] المديرية العامة للجمارك، إحصائيات سنة 2005، www . douane .gov .dz

الفرع الثاني: آثار تحرير تجارة السلع والخدمات

فيما يخص تداول السلع فإن الجزائر والإتحاد الأوروبي ينشئون تدريجيا منطقة التبادل الحر خلال فترة 12 سنة من تاريخ دخول السير الفعال لهذا الاتفاقية حسب شروط معينة ومطابقة مع تنظيمات الاتفاقية العام للتعريفة الجمركية والتجارة لسنة 1994، والإتفاقيات الأخرى لمختلف الجوانب حول تجارة السلع الملحقة للإتفاقية المقيم للمنظمة العالمية للتجارة، أما فيما يخص تجارة الخدمات فإن إتفاق الشراكة ركز على عدة نقاط منها:

– أن الدول الأعضاء والإتحاد الأوروبي يمددون للجزائر المعاهدة التي هم ملزمون بها في إطارالإتفاق العام حول تجارة الخدمات المسمى أجسياس (AGCS).

– كما يملحون للممونين للخدمات الجزائريين معاملة مماثلة لغيرهم من الممونين لنفس الخدمات.

– تسهيل شروط تأسيس المؤسسات وتخفيف الشروط التي كانت قائمة قبل الإتفاق[1].

وقد ضمان التنفيذ الجيد لمحتوى إتفاق الشراكة في هذا الجانب فقد تم إنشاء لجنة تقنية بتاريخ: 2005/08/23 ، وفي سنة 2010 تم إفتتاح المفاوضات حول تجارة الخدمات خاصة ما تعلق بالمادة 37 فقرة 2 من الإتفاق[2].

المطلب الرابع :آثار الشراكة الأورو متوسطية على المؤسسة الجزائرية.

لقد مرت الجزائر بظروف جعلتها تغير من استراتيجيتها الصناعية وعمدت لفتح أسواقها امام الاستثمار الاجنبي لاسيما عقود الشراكة مع الاتحاد الأوربي ولأن اختيار الشراكة كبديل لحل الأزمة رهان مستقبلي وتبقى درجة نجاحه متعلقة بظروف عديدة , وارتأينا في هذا البحث تبيان أهم الآثار المحتملة السلبية والايجابية.

[1] د. نوري منير، أثر الشراكة الأورو متوسطية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و18 أفريل 2006، جامعة الشلف، ص 869

[2] موقع وزارة التجارة:WWW ,minicommerce . gov .dz

أ- السلبيات :

الإغراق:

ستجد المؤسسة الاقتصادية نفسها أمام تحديات كبرى فالفرق كبير بين منتوج وطني ومنتوج شريك أوربي خاصة من حيث المواصفات التقنية والتجارية بل ستجعل المنافسة مستحيلة فالشركات الأوربية تملك تكنولوجيا تفتقد إلها المؤسسة الجزائرية وسيكون دخول السوق الاوربي مغامرة لأن هناك مؤسسات وطنية فاشلة بكل المقاييس.

الأمر الذي يجعل السوق الجزائرية سوق استهلاكية أكثر منها انتاجية كما أن المستهلك الجزائري سيتجه نحو السلع الأجنبية مما يؤدي إلى خفض المنتوج المحلي, خاصة في ظل الرسوم الجمركية المتبعة.

غلق بعض المؤسسات العمومية :

في حالة خلاف بين شراكات (الجزائر والإتحاد الأوربي) فسيفسر حسب وجهة نظر الطرف الأقوى أي لصالح الإتحاد الأوربي , ومن بين الاجراءات المتخذة في هذه الحالة غلق المؤسسات , وتسريح العمال , كما ان الخزينة العمومية التي لا تستطيع تحصيل الضرائب على الأرباح لأن رأس مال الشراكات التي ستقام بالجزائر سيبقى أوربيا بنسبة 95 بالمئة وذلك لضعف رأس مال الشراكات الجزائرية.

اقصاء المتعاملين اقتصاديا :

إن الانفتاح الإقتصادي الذي عرفته الجزائر من خلال الشراكة أدى إلى ظهور منافسة غير قانونية (غياب آليات تحمي المنتوج أمام الكم الهائل للسلع الأجنبية) كما أن المستثمرين الأجانب قامو بإنشاء شراكات في قطاعات كالمياه في الوقت الذي قررت فيه الدولة خوصصة المؤسسات العمومية النشطة في القطاع وهو خطأ كبير يبين اقصاء المتعاملين الاقتصاديين في المؤسسة الجزائرية رغم قدراتهم على اعادة تأهيل هذه المؤسسات بالإعتماد على الإطارات الجزائرية

جلب الاطارات والعمال الأوربيين على حساب اليد العاملة:

ستعاني المؤسسة الجزائرية من العمالة إذا تم جلب الاطارات والعمال الأوربيين إلى الجزائر خلال إنجاز مشاريع الشراكة كما فعلت الشركة الصينية في مشروع البناء الأمر الذي سيدفع بتحويل عمال الوظيفة العمومية لعمال متعاقدين أو مؤقتين وسيرهق بدوره ميزانية النقابة العمالية التي قامت بتسريح 600 ألف عامل ضمن 1.3 مليون عامل.

خوصصة المؤسسات الصناعية:

1112مؤسسة تتجه إلى الخوصصة الأمر الذي سيؤدي إلى مشاكل أخرى

ب . الإيجابيات:

امكانية زيادة المنافسة بن المتعامليين الإقتصاديين المحليين نتيجة انخفاض أسعار المنتجات الوسيطة وقطع الغيار المستوردة وهو ما سوف يعمل على تحسين نتائج المؤسسات المحلية ويجعلها في وضع أفضل اتجاه الالتزامات الضريبية.

يؤدي تحديد الواردات إلى التأثير الايجابي على الانتاج في المدى الطويل رغم تكاليف تحديد الواردات وهو ما يمكن أن يساهم في تشجيع ودفع الصادرات مما يمكن أن يؤدي لتحقيق ربح خاصة إذا كان ذلك مدعوما بالجوانب النوعية التنافسية.

إن القطاعات الإقتصادية كثيرة في الجزائر لها مزايا نسبية مقارنة بالدول الأوربية مثل قطاع الصناعات الغذائية والنسيجية والجلدية وتتطلب قدرا متواضعا من التأهيل الاقتصادي لإقتحامها للأسواق الدولية ومنها الأوربية ومثل هذه العوامل تعمل على اعادة تخصيص المواد نحو القطاعات التصديرية وتكون الجزائر مدعومة في ذلك ببعض العناصر مثل انخفاض تكلفة اليد العاملة والموارد الأولية.

تطور القطاع الخاص الوطني نتيجة برامج المساعدة الفنية المقدمة وهذا بشرط اصلاح المنظومة المصرفية ويمكن في هذا الشأن الاستفادة من التجربة الأوربية واقامة الشراكات والتحالفات وغيرها بين البنوك الجزائرية ومثيلاتها في دول الاتحاد الاوربي.

المبحث الثاني: تأثير إتفاق الشراكة في جلب الاستثمارات

إن المتتبع لسياسة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر يلاحظ أن الجزائر كانت من الدول الأكثر تقييدا لهذا النوع من الإستثمارات, حيث لم تكن هناك تشريعات أو أطر مؤسسية تعمل على تحفيز المستثمرين الأجانب التوظيف أموالهم في مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني سواء الإنتاجية منها أو الخدماتية، غير أنه بعد الأزمة الإقتصادية التي عانت منها الجزائر في ثمانينات القرن الماضي وتفاقم حجم المديونية.

المطلب الأول: واقع الاستثمار في الجزائر.

ترتبط الجزائر على الصعيد الخارجي بعلاقات وثيقة مع مختلف الدول العالم، و بالكثير من التجمعات الإقليمية و الدولية، أما على الصعيد الداخلي فقد مرت الجزائر بفترات عصيبة على الساحة الأمنية خصوصا في بداية التسعينات، مما أدى إلى نقص المتمول الخارجي و نفور المستثمرين الأجانب من الاستثمار فيها، لكن مع تحسن الأوضاع الامنية مطلع القرن الحالي تغيرت النظرة النمطية للمستثمرين نحو الجزائرفالاستقرار و النمو الاقتصادي عالم جذب للاستثمار الأجنبي المباشر لذلك و من خلال تحليلنا للمناخ الاقتصادي في الجزائر يتضح انه يتمتع بعدة مميزات قد تكون حافز لجذب الاستثمارات الاجنبية نذكر منها مايلي:

خدمات الطرق

تتوفر الجزائر على شبكة طرقية طولها 120ألف كلم و هي الأهم من نوعها في منطقة المغرب العربي، بما فيهاالطريق السيار شرق غرب الذي سيغطي مسافة 2000كلم و شبكة السكك الحديدية على مسافة 45000كلم و تضم أكثر من 200محطة تجارية.

خدمات المطارات و الموانئ :

يوجد بالجزائر 35مطارا، منها 13مطارا دوليا و التي من بينها مطار الجزائر الجديد الذي يملك طاقة استيعاب قدرها 35مليون مسافر سنويا و هو مجهز بأحدث التقنيات أما في الواجهة البحرية، تتوفر الجزائر على 16ميناءا رئيسيا يمكنها استقبال كل أنواع السلع.

الاتصالات:

شهد قطاع الاتصالات السلكية خصوصا منذ مطلع الألفية الثالثة تحولات معتبرة، حيث تشكل الجزائر في هذا القطاع أكبر سوق في المنطقة المتوسطية، إذ بلغ عدد خطوط الهواتف النقالة أكثر من 22مليون خط، في حين بلغ عدد الخطوط الهاتفية الثابتة 7مليون خط، أما عن تطبيقات تكنولوجيا الإعلام الآلي و الانترنت فهي تنمو نموا سريعا و الميل لاستخدامها أصبح ظاهرة حقيقية في المجتمع الجزائري.

حجم السوق و احتمالات النمو:

تركز الاستثمارات الأجنبية عادة في توجهها إلى بلد معين على تلبية الاستهلاك في السوق المحلي، و تكون فرص الاستثمار جيدة كلما كان حجم السوق المحلي كبيرا، حيث يؤدي كبر حجم السوق إلى نشوة و فوران الحجم، كما انه كلما كبر حجم السوق فإن ذلك عادة ما يؤدي إلى زيادة في معدل نموه.

و بالنظر إلى عدد سكان الجزائر يعد حجم السوق المحلي كبيرا، حيث أفاد آخر تقرير أصدره الديوان الوطني للإحصاءات أن عدد السكان قد بلغ 35.7 مليون نسمة مشيرا إلى أن هذا العدد سيشهد ارتفاعا بسبب ارتفاع المستوى المعيشي و تحسن الخدمات الصحية مما يجعل الاستهلاك المحلي كبيرا و محفز لاستقطاب الاستثمار الأجنبي .كما أن الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به الجزائر و الذي يربطبين قارتي إفريقيا و أوروبا و يتوسط دول المغرب العربي يمكنها من النفاذ

لأسواق دول كثيرة و آهلة بالسكان كفرنسا، ألمانيا، بلجيكا، تونس، ليبيا و المغرب، فقرب الجزائر من هذه الأسواق الواعدة يقلل من تكاليف الإنتاج و النقل و هو ما يمثل تعزيز لحجم السوق المحلي.

شدد إتفاق الشراكة على على ضرورة تدعيم نشاطات ترقية الإستثمارات لاسيما من خلال وضعإجراءات منسقة ومبسطة وآليات للإستثمار المشترك، وكذا وضع أجهزة التشخيص والإعلام حول فرص الإستثمار، مع إمكانية تقديم إعانة تقنية النشاطات ترقية وضمان الإستثمارات الوطنية والأجنبية مرورا بإمكانية دعم النشاطات الرامية لترقية الإستثمار المباشر في الجزائر والشراكة الصناعية[1] وهو ما نصت عليه المادة: 53 أمن إتفاق الشراكة، مع دعم وترقية الإستثمار الخاص في نشاطات قطاع الطاقة والمناجم، ووصولا إلى تحقيق نتيجة من خلال تشجيع الإستثمار الخاص والأنشطة الكفيلة بخلق فرص جديدة للتشغيل.

المطلب الثاني: ترقية الإستثمار في الجزائر.

شددت اتفاقية الشراكة على ضرورة تدعيم نشاطات ترقية الإستثمارات لاسيما من خلال وضع إجراءات منسقة ومبسطة وآليات للإستثمار المشترك، وكذا وضع أجهزة التشخيص والإعلام حول فرص الإستثمار، مع إمكانية تقديم إعانة تقنية النشاطات ترقية وضمان الإستثمارات الوطنية والأجنبية مرورا بإمكانية دعم النشاطات الرامية لترقية الإستثمار المباشر في الجزائر والشراكة الصناعية[2] وهو ما نصت عليه المادة: 53 أمن اتفاقية الشراكة، مع دعم وترقية الإستثمار الخاص في نشاطات قطاع الطاقة والمناجم، ووصولا إلى تحقيق نتيجة من خلال تشجيع الإستثمار الخاص والأنشطة الكفيلة بخلق فرص جديدة للتشغيل[3].

إن اتفاقية الشراكة الحالي ورغم أنه لم ينص صراحة على إمكانية ضمان المخاطر غير التجارية، قرر أن الفكرة تندرج ضمن الفلسفة العامة الإتفاق الشراكة، ففي هذا السياق دعا المنتدى المدني الأوروبي المتوسطي على ضرورة "... تطوير وكالة

[1] المادة 53أمن إتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري

2 المادة 53أمن إتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري

3 المادة 79 من إتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري.

لضمان الإستثمارات التي من شأنها أن تغطي المخاطر غير التجارية، تكون بذلك مكتفيا ذاتيا على الصعيد المالي وقادرة على التصرف بسرعة وتلقائية[1].

يذكر أن مساهمة الإتحاد الأوروبي في الإستثمارات المباشرة في المنطقة المتوسطية إذا ما قورنت (بتركيا) وبالأخص في الجزائر تبقى ضعيفة إذا ما قورنت بالإستثمارات الأوروبية المحققة في دول أوروبا الوسطى والشرقية إذ يبقى دور الإتحاد الأوروبي ضروريا بالمساهمة في إبراز فرص الإستثمار في الجزائر لا سيما في الميادين التي من شأنها المساهمة في نقل التكنولوجيا[2].

1حطاب فؤاد، مرجع سابق، ص 80

[2]B. Khader le partenariat euro méditerranéen après la conférence de Barcelone édition ; l'harmattan;1997 p75

الخـاتـمـة

إن الشراكة الأوربية الجزائرية، مثل أي شراكة أخرى، حتى يكتب لها النجاح عليها أن تلبي المصالح والطموحات المشروعة لكلا الجانبين، والحوافز الأساسية لتلك الشراكة بالنسبة للجزائر، تتمثل في تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية بينها وبين الإتحاد الأوروبي، وذلك مقابل الانفتاح نحو الاتحاد، مما يوفر للجزائر إمكانية الموقع على خارطة العولمة والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويبدو واقعيا الاعتراف بان هذه الشراكة توفر بعض المزايا للاقتصاد الجزائري، يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- الاستفادة من التعاون الاقتصادي والمالي المقترح من قبل الأوربيين.

- زيادة حجم الاستثمارات الأوربية المباشرة في الجزائر، بفعل بنود الاتفاق المشجعة للاستثمار.

- فتح الأسواق الأوربية في وجه الصادرات الجزائرية، ومن ثم إمكانية نفاذ المنتجات الجزائرية إلى سوق تضم أكثر من 400 مليون فرد، خاصة تلك التي تملك فيها مزايا نسبية.

- اشتداد المنافسة في المستقبل قد يشكل حافزا للجزائر ، قصد تحسين الكفاءة ورفع مستوى الجودة والإنتاج.

- الاستفادة من التطور التكنولوجي الذي يمكن من زيارة الكفاءة الإنتاجية .

- مسايرة التطورات التي تحدث على الساحة العالمية، واندماج الاقتصاد الجزائري في إطار مسار العولمة.

إن اتفاق الشراكة الأورو جزائري جاء ليطرح تصور جديد للتعاون الاقتصادي والتجاري، بمضامين وأطر وأليات عمل تفتح أبواب الترقب المتفائل والحذر في نفس الوقت. فالأبعاد الطموحة والمغرية التي يتيحها الاتفاق من فرص وملائمات، تكتنفها العديد من المخاطر والمحاذير التي يجب أخذها على محمل الجد يلزمها موسسات قوية سياسيا واقتصاديا وحتى إجتماعيا، لذا يتعين على الجزائر القيام باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة، لنجاح هذا الاتفاق من خلال مواصلة عمليات الإصلاح والتأهيل الاقتصادي والاجتماعي.

وعليه الشراكة الأوربية الجزائرية، حتى يكتب لها النجاح عليها أن تلبي المصالح والطموحات المشروعة لكلا الجانبين، والحوافز الأساسية لتلك الشراكة بالنسبة للجزائر، تتمثل في تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية بينها وبين المجموعة الأوروبية، مقابل الانفتاح نحو الاتحاد، مما يمكن الجزائر من التموقع في مسار التنمية الصحيح .

التوصيات :

1- ضرورة إثراء الاتفاق بمزيد من الدراسة والبحث خاصة في الجوانب المتعلقة بحرية تنقل السلع و الخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص، لما لها من أهمية في تأهيل الاقتصاد الوطني، وبما يعين أيضا المسؤولين على اتخاذ القرارات المفيدة .

2- تعميق التعاون الاقتصادي و الاجتماعي و العلمي، من أجل تحقيق معدلات تنمية أكبر التضييق الفجوة و لم لا اللحاق بركب الدول المتقدمة اقتصاديا إذا ما تم التخطيط و التنفيذ المحكم لذلك.

3- تشجيع التعاون بين الدول المغاربية للوصول إلى التكامل في شتى المجالات ضمن مشروعاتحاد المغرب العربي لمواجهة التحديات وأثار الشراكة والاندماج في الاقتصاد العالمي.

4- الإسراع في تأهيل المؤسسات الاقتصادية و كذا الموارد البشرية، لضمان تحقيق التنميةالمنشودة.

5- تحسين البيئة الاستثمارية في الجزائر، تنظيما و تأهيلا، و دعابة، و القضاء على مختلف العراقيل التي تحول دون قدوم و استقرار الاستثمار الأجنبي المباشر و كذا الوطني المنتج في البلاد.

6- تعزيز التعاون و التبادل التجاري يجب أن يأخذ في الاعتبار المصالح المشتركة للدول والشعوب على حد سواء.

7- إشراك مختلف مكونات المجتمع للعمل على إنجاح الاتفاق، لأن تداعيات الفشل تعود أثارها على الجميع.

نتائج الدراسة :

1- أن خيار الشراكة ضروري و ذو أهمية بالغة ، كونه يندرج ضمن مساعي إدماج اقتصاديات دول المنطقة في الاقتصاد العالمي، مما يجعله فرصة سانحة لتحقيق التنمية المنشودة بالاستفادة من التطور الاقتصادي والتكنولوجي الذي يتميز به الإتحاد الأوروبي.

2- رغم تميز اتفاق الشراكة بالطابع الشمولي لتضمنه أبعاد سياسية، اقتصادية واجتماعية، إلا أن تلك الأبعاد تتميز بالعمومية وتحمل تأويلات متضاربة في الواقع، وتنحصر فقط في إنشاء منطقة التبادل الحر.

3- عدم تكافؤ إلتزامات الطرفين، حيث إلتزمت الجزائر بتحقيق نتائج تتمثل في تفكيك النظام الجمركي، أما الإتحاد الأوروبي فالتزم فقط بوعود وتطمينات أكثرها غير قابل للتطبيق.

4- الضغط على الاتحاد الأوروبي من أجل الالتزام بدفع تعويض معادل ودائم عن خسائر التفكيك الجمركي والتي تفوق 01 مليار دولار سنويا أو تأجيل التفكيك الجمركي حتى إتمام التأهيل.

5- أعطى الاتفاق الأولوية للإصلاحات السياسية و الإقتصادية على حساب مجالات أخرى كالتربية والصحة ومكافحة الفقر والأمية، وهي جوانب مهمة تساعد على التطور الاقتصادي.

6- عدم إشراك مكونات المجتمع في هذا الاتفاق " أحزاب سياسية، جمعيات مهنية، خبراء ومتخصصين، رغم أن الإتفاق يعني الجميع، فكيف يساهم المجتمع في تحقيق مسعى الحكومة.

7- تمثل المبادرة الأوروبية المتعلقة بالشراكة شكل من أشكال تبعية الضعيف للقوي، ما يجعل الدول المستقبلية للفكرة في مرحلة الدفاع الجزائر، فهي تبحث دائما عن التلائم مع مثل هذه المبادرات، لأنها لا تملك القدرة على السبق في الطرح وكذا الأدوات التي تمكنها من ذلك.

8- رغم مرور 09 سنوات على دخول الإتفاق حيز التنفيذ، وكذا تطور التشريع المتعلق بالاستثمار والإمتيازات الممنوحة للمستثمرين في إطاره، حيث لم تستطع الجزائر جلب سوى 0.6% من الاستثمارات الدولية، إلا أن المناخ العام للاستثمار مازال غير مؤهل لجلب الاستثمارات المباشرة للجزائر والتي يعول عليها كثيرا في تحقيق التنمية.

9- ضعف ثقة المستثمر الأجنبي عموما والأوروبي خصوصا في الإطار التشريعي المنظم للاستثمار وكذا النظام السياسي، نظرا لكثرة العراقيل البيروقراطية التي تنفر المستثمر، مما جعل اغلب المستثمرين يتوجهون إلى أوروبا الشرقية للإستثمار فيها .

قائمة المراجع

أ- الكتب:

1- هناء عبيد، السياسة الأوروبية إتجاه الشرق الأوسط، مطابع الأهرام، مصر، 2002.

2- صلاح الدين حسن السيسي، الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة "اليورو" السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، عالم الكتاب ، مصر ، 2003.

3- د. صالح صالحي، الآثار المتوقعة لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الإقتصادي، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، عدد 01، 2001.

4- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة مدخل تنظيمي تكاملي، الجزء الثاني، ط1، دار الرضا للنشر، سوريا، 2001 .

ب-الرسائل:

1- أيت منصور كمال، عقد التسيير آلية لخوصصة المؤسسة العامة ذات الطابع الإقتصادي، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون فرع قانون الأعمال، جامعة تيزي وزو ،2009 .

2- أوشن ليلى، الشراكة الأجنبية والمؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، فرع قانون التعاون الدولي، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2011.

3- إقلولي محمد، النظام القانوني لعقود نقل المعرفة الفنية، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية ،جامعة تيزي وزو ، 1995.

4- يوسف مختار، إستراتيجية الشراكة بين المؤسسات الإقتصادية، رسالة دكتوراه دولة في الإدارة والتسيير ،جامعة الجزائر، 1997.

5- حطاب فؤاد، عقد الشراكة الأوربي الجزائري – دراسة تحليلية مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدوليوالعلاقات الدولية، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر ،2006.

6- عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر ، 2006/2005.

7- جبار ياسين، الشراكة الشراكة الأورو متوسطية الواقع والأفاق، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2007 .

8- بوشارب أحمد، تأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في كل مناطق التبادل الحر الأورو- متوسطي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2008 .

9- شريط عابد ، دراسة تحليلية لواقع وأفاق الشراكة الإقتصادية الأورو متوسطية : حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير، جامعة الجزائر غير منشورة، 2004 .

10- تابي بلقاسم، الأثار الإقتصادية على الإقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة وهران، 2004/2003.

11-عليواش أمين عبد القادر، اثر تأهيل المؤسسات الإقتصادية على الإقتصاد الوطني ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007 .

12- سهام عبد الكريم، دور الشراكة الأجنبية في زيادة تاهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية والتسيير، فرع الأعمال، جامعة البليدة، 2007.

ت – المقالات :

1- د.كمال بتيق وار مسدور فارس، الشراكة الجزائرية الأوربية بين واقع الإقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية للإتحاد الأوروبي، الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة،2006 .

2- قلش عبد الله، اثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الإقتصاد الجزائري، مجلة علوم إنسانية، العدد1، 2006.

3- محمد يوسفى، عوامل تطور السياسة الأوروبية إتجاه البلدان المغاربية، مجلة الإدارة، عدد 22، 2001.

4- عمورة جمال، منطق التبادل الحر في ظل الشراكة الأورد متوسطية، مجلة علوم إنسانية، عدد 3، 2006.

5- بشير مصيطفي، الشراكة الأجنبية وميدا حماية المنتوج الوطني، الملتقى الإقتصادي الثامن نادي الدراسات الإقتصادية، جامعة الجزائر يومي 09 و10 ماي 1999.

6- د نوري منير، أثر الشراكة الأورو متوسطية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف يومي 17 و18 أفريل 2006.

7- حسين نوارة ، واقع وآفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، مجلة الإدارة، عدد، 02، 2007 .

8- د. علي لزعر وأ.ناصر بوعزيز، تأهيل المؤسسة الإقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورو متوسطية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 5، جوان 2009 .

9- سمير عامر، تكنولوجيات المعلومات والإتصال حافز أم عائق أمام تأهيل المنشاة الصغيرة والمتوسطة الملتفى الدولي حول متطليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف، 2006 .

10- يلخباط جمال، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل التحديات الإقتصادية الراهنة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الإقتصادية جامعة الشلف، 2006 .

11- ميلود نومي، مستلزمات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تاهرل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الإقتصادية جامعة الشلف .

12- أيت وراء زينة، الأمنية المحلية وتفعيل سياسة التشغيل: في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسياسة التشغيل ، الملتقى الوطني الثاني حول الظروف الاقتصادية للمؤسسة وأثرها على علاقات العمل في التشريع الجزائري، جامعة جيجل، مارس، 2016.

13- محمد يوسفي، الشراكة الأورومتوسطية وأثراها على بلدان المغرب العربي، مجلة الإدارة، عدد 03، 2000.

أ- **النصوص القانونية:**

1- الأمر 03/01 المؤرخ في: 20 أوت 2001، يتعلق بتطوير الإستثمار ، الجريدة الرسمية العدد 47، الصادر في:2001/08/22 ، المعدل والمتمم بالأمر 03/06المؤرخ في: 2006/07/15.

2- القانون رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/01 المتضمن القانون التوجيهي الترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر في الجريدة الرسمية عدد بتاريخ: 2001/12/02

3- القانون 59/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم.

4- المرسوم الرئاسي رقم : 5 / 159 المؤرخ في: 2005/04/27 الصادر في الجريد الرسمية عدد : 31 بتاريخ:2005/04/30.

5- المرسوم الرئاسي رقم: 134/04المؤرخ في: 2004/04/19 المتضمن القانون الأساسي صندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر في الجريدة الرسمية عدد رقم: 27 المؤرخة في :2004/04/28.

6- المرسوم التنفيذي رقم: 2000/ 192 المؤرخ في: 200/07/16المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم: 102-302 الذي عنوانه صندوق ترقية التنافسية الصناعية الجريدة الرسمية عدد: 43 الصادر في: 2000/07/19.

7- المرسوم التنفيذي رقم: 373/02 المؤرخ في: 2002/11/11 المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويحدد قانونه الأساسي، الصادر في الجريدة الرسمية عدد رقم: 74 المؤرخة في2002/11/13.

8- المرسوم التنفيذي رقم: 165/05 المؤرخ في: 2005/07/04 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، الصادر في الجريدة الرسمية عدد رقم: 45 المؤرخة في: 2005/07/09.

9 - المرسوم التنفيذي رقم: 240/06 المؤرخ في: 2006/07/04المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر في الجريدة الرسمية عدد رقم: 45 .

10- المرسوم التنفيذي رقم: 89/10 المؤرخ في 10 مارس سنة 2010 يحدد كيفيات متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في إطار اتفاقيات التبادل الحر ، الصادر في الجريدة الرسمية عدد:17 المؤرخة في 14 مارس2010.

ب- مراجع الأنترنيت:

1- موقع وزارة الشؤون الخارجيةwww.mae.dz. تاريخ التحميل : 2014/05/21 2- موقع وزارة التجارة: www . minicommercé . gov . dz تاريخ التحميل : 2014/05/21 .

3- المديرية العامة للجمارك إحصائيات 2005،www.douane.gov.dz .

4- وزارة الخارجية الجزائرية ، الجزائر و الإتحاد الأوروبي، www.mae.dz .

باللغات الأجنبية:

Les ouvrages :

1- Voir (M) boukella et ben abdellihak <le processus de Barcelone une question problématique présentation des contributions in coll. Euro méditerranée le processus de Barcelone en question : Edition : DAR EL HOUDA. 2004,p 2

- B. khader (le partenariat euro méditerranéen après la conférence de Barcelone édition ; l'harmattan;1997.

3- ADOUANE Mohamed, La performance économique pratiques agériennes la réussite de l'échec. EL Othmania, Alger, 2005

Les articles :

1- Belattal.M. & Arhab. B, le partenariat euro- med et les accords d'associations des pays du Maghreb avec l'UE, colloque international, université de Tlemcen, 21-22/oct/2003

2- Bouzidi Nachida. Vers un accord d'association entre l'Algérie et l'union Européen, IDRARA N°02, 2000

3- Bachir Hamdouch. Mohamed Chater, les échanges euro-med, impact des accords de libre échange euro-méditerranéens, cas du

Maroc, Forum euro-med des instituts économiques ,seconde conférence du FEMISE, Marseille, 29-30 Mars 2001

4. Ministre des finances, accord d'association avec l'union européenne, contenu & Impact les impacts prévisibles de l'accord d'association avec l'UE sur le budget de l'Etat et le niveau de la protection tarifaire en Algérie, 2005. 5- DADI ADOUN Nacer, BABNETTE Abderrahmane, Etude sur la réhabilitation des petits et Moyennes entreprises et la perfection de sa concurrence, Regard sur l'état de l'Algérie

6- LAMIRI Abdelhak, «La mise à niveau: enjeux et pratiques des entreprises Algérienne Revue de Sciences commerciales et gestion, N902, école supérieure de commerce, Alger, 2003

7. GUERRAK Salah, «L'environnement de l'entreprises, Liccal, la lettre d'information, la chambre Algérienne de commerce et d'industrie, N'84 1998 8- Manuel de procédures : nouveau dispositif, Fonds de promotion de la compétitivité Industrielle Ministère de l'industrie

9. Bouzidi. A, Accord d'association Algérie-UE: Une chance ou une aventure? In le Mature (19 Mars 2002).

10-Ministère de la petite et moyenne entreprise, mis à niveau et compétitivité Industrielle.

11-(A) Baghzouz « le partenariat euro-méditerranéen : enjeux et perspective pour les pays du Maghreb », CEDRA 2001.

12-Bensidioune Isabelle, Agnés chevalier, Europe méditerranée. Le pari de Touverture, Economica, CEPII, Paris, 1996

Les thèses :

1- . SAIDOUNE All, Le partenariat un modèle de développement, mémoire pour l'obtention du magister en gestion de commerce international, université d'Alger, 1995.

Les sites:

1- La mise à niveau des entreprises, site web de ministère de l'industrie : www.mir-algéria.org.

الـفـهـرس

رقم	التعيين	الصفحة
1	**المقدمة**	أ
1.1	إشكالية الدارسة.	ب
2.1	أهمية الدارسة.	ب
3.1	أسباب اختيار الموضوع.	ب
4.1	فرضيات الدراسة.	ت
5.1	الهدف من الدراسة.	ث
6.1	مناهج الدراسة.	ث
7.1	هيكل الدراسة .	ث
8.1	خطة الدراسة .	ج
2	**الفصل الأول : مضمون اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية.**	08
1.2	**المبحث الأول : المفهوم النظري للشراكة و التكتل الاقتصادي.**	09
1.1.2	المطلب الأول : المنظور العام للشراكة.	09
1.1.1.2	الفرع الأول : مفهوم الشراكة.	09
2.1.1.2	الفرع الثاني : مميزات وأشكال الشراكة.	10
2.1.2	المطلب الثاني :مفهوم التكتل الاقتصادي.	11
3.1.2	المطلب الثالث: خصائص التكتل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي.	13
1.3.1.2	الفرع الأول :نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي.	13
2.3.1.2	الفرع الثاني : إعلان برشلونة ودوافع إتحاد الأوربي من التوجه نحو المنطقة المغاربية.	14
2.2	**المبحث الثاني : تطور العلاقات الجزائرية الاوروبية و تجسيد اتفاقية الشراكة.**	17
1.2.2	المطلب الأول: مراحل اتفاقية الشراكة الجزائرية الاوروبية.	17
1.1.2.2	الفرع الأول : طبيعة العلاقة بين الإتحاد الأوربي والجزائر.	17
2.1.2.2	الفرع الثاني : الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو الإتحاد الأوروبي.	19
2.2.2	المطلب الثاني : تجسيد اتفاقيةالشراكة الجزائرية الاوروبية.	20
1.2.2.2	الفرع الأول : مسار المفاوضات الأوربية الجزائرية.	21
2.2.2.2	الفرع الثاني : الجزائر والإتحاد الأوروبي مرحلة جديدة.	21

3.2	**المبحث الثالث: المحاور العامة لاتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية.**	23
1.3.2	المطلب الأول : المحور الإقتصادي.	23
1.1.3.2	الفرع الأول : الإنتقال الحر للسلع.	23
2.1.3.2	الفرع الثاني : تجارة الخدمات.	25
3.1.3.2	الفرع الثالث مجالات التعاون الإقتصادي والمدفوعات والمنافسة.	25
2.3.2	المطلب الثاني : القطاعات الأخرى.	26
1.2.3.2	الفرع الأول : التعاون السياسي والمؤسساتي.	27
2.2.3.2	الفرع الثاني : التعاون الإجتماعي والثقافي.	28
3.2.3.2	الفرع الثالث : التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية.	29
4.2.3.2	الفرع الرابع : التعاون المالي.	29
3	**الفصل الثاني : انعكاسات اتفاقية الشراكة الأوربية الجزائرية علي الإقتصاد الوطني.**	32
1.3	**المبحث الأول أثار اتفاقية الشراكة على التوازنات الإقتصادية.**	33
1.1.3	المطلب الأول : إتفاقية الشراكة والتنظيم الإقتصادي.	33
1.1.1.3	الفرع الأول منطقة التبادل الحر ووضعها القانوني.	33
2.1.1.3	الفرع الثاني تكييف النظام الجبائي مع إتفاق الشراكة.	34
2.1.3	المطلب الثاني :تأثير إتفاقية الشراكة على القطاعات الإنتاج.	40
1.2.1.3	الفرع الأول : تأثير إتفاقية الشراكة على القطاع الصناعي.	41
2.2.1.3	الفرع الثاني : تأثير إتفاقية الشراكة على القطاع الزراعي.	42
3.1.3	المطلب الثالث : آثار إتفاقية الشراكة على تجارة السلع والخدمات.	45
1.3.1.3	الفرع الأول: أثار إتفاقية الشراكة على التجارة الخارجية.	45
1.3.1.3	الفرع الثاني: آثار تحرير تجارة السلع والخدمات.	45
4.3.1.3	المطلب الرابع : آثار الشراكة الجزائرية الأوروبية على المؤسسة الجزائرية.	46
2.3	**المبحث الثاني بتأثير إتفاق الشراكة في جنب الإستثمارات.**	49
1.2.3	المطلب الأول : واقع الإستثمار في الجزائر.	49
2.2.3	المطلب الثاني : ترقية الإستثمار في الجزائر.	51
4	**الخاتمة**	54

5	**قائمة المراجع**	60
6	**الفهرس**	68